الجزائر
مصر
عراق
الاردن
البحرين
الكويت
المغرب
لبنـان
عمان
ليبيا
فلسطين
الإمارات
السعودية
سوريا
عراق-كردستان
ايران
قطر

algeria
egypt
iraq
jordan
bahrain
kuwait
lebanon
morocco
libya
oman
palestine
united arab emirates
saudi arabia
syria
iraq-kurdistan
tunisia
iran
qatar
yemen

تنمية إعلام
مستقل ومستدام
في لبنان

مؤشر استدامة الإعلام ٢٠١٣

MEDIA SUSTAINABILITY INDEX 2013

DEVELOPMENT
OF SUSTAINABLE
INDEPENDENT
MEDIA IN
LEBANON

IREX Make a Better World
USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

IREX Make a Better World
USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

مؤشر استدامة الإعلام

٢٠١٣

تنمية إعلام مستقل ومستدام في لبنان

IREX
Make a Better World

مؤشر استدامة الإعلام ٢٠١٣

تنمية إعلام مستقل ومستدام في لبنان
www.irex.org/msi

حقوق النشر محفوظة © آيركس ٢٠١٢

آيركس
٢١٢١ شارع كيه، الشمال الغربي، جناح ٧٠٠
واشنطن، دي. سي. ٢٠٠٣٧
البريد الإلكتروني: msi@irex.org
هاتف: ٨١٨٨-٦٢٨ (٢٠٢)
فاكس : ٨١٨٩-٦٢٨ (٢٠٢)
www.irex.org

مدير المشروع: ليون مورس

التصميم والإخراج: أومني ستديو OmniStudio

دار الطباعة:

إعلان الحقوق: يُصرح بالعرض، النسخ، والتوزيع لمؤشر استدامة الإعلام كُلياً أو جزئياً، بالشروط التالية: (أ) أن تُستخدم المواد مع الإقرار بالآتي: "مؤشر استدامة الإعلام من إنتاج آيركس بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية"؛ (ب) أن يُستخدم مؤشر استدامة الإعلام حصرياً للاستخدام الشخصي، الاستخدام غير التجاري، أو المعلوماتي؛ و (ج) ألا يتم إجراء تعديلات على نص مؤشر استدامة الإعلام.

شكر وعرفان: أمكن إعداد هذا الإصدار من خلال الدعم المُقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بموجب: ١) اتفاقية التعاون رقم #AID-٢٦٨-DFD-A-٠٠-٠٥-٠٠٢٤٣ (MSI-MENA) بناء على أمر الإسناد الصادر من المنظمة الدولية لصحة الأسرة FHI٣٦٠، و ٢) إتفاقية التعاون رقم #AID-٢٦٨-LA-١١-٠٠٠٠١ (تفعيل المشاركة المدنية) من خلال المنحة الفرعية المقدمة من منظمة الشراكة الدولية.

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء التي يتضمنها هذا العمل هي لأعضاء الهيئات والباحثين الآخرين في المشروع ولا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID أو آيركس.

ISSN ١٥٤٦-٠٨٧٨

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) هي الوكالة الأمريكية الرئيسة في تقديم المساعدة للبلدان التي تتعافى من الكوارث، تحاول التخلص من الفقر، وتتحول نحو الإصلاحات الديموقراطية.

لقد كان للمساعدات الخارجية الأمريكية دائماً غرض مزدوج يتمثل في تعزيز المصالح الأمريكية جنباً إلى جنب مع تحسين سبل العيش في الدول النامية. تقوم الوكالة بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق الدعوة لتحقيق تقدم إنساني واسع النطاق وفي الوقت نفسه التوسع في المجتمعات المستقرة الحرة، خلق الأسواق والشركاء التج المتحدة، وتعزيز النوايا الحسنة في الخارج.

بمعدل إنفاق يقل عن نصف بالمائة من الميزانية الفيدرالية، تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في أكثر من ١٠٠ دولة بهدف: تعزيز الرخاء الاقتصادي المشترك على نطاق واسع؛ ترسيخ الديمقراطية والحُكم الرشيد؛ تحسين الصحة العالمية؛ الأمن الغذائي؛ الاستدامة البيئية والتعليم البيئي؛ مساعدة المجتمعات على منِ نشوب الصراعات والتعافي منها؛ وتقديم المساعدات الإنسانية عقب الكوارث الطبيعية والبشرية.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومقرها الرئيس في واشنطن دي.سي.، تستمد قوتها من مكاتبها الميدانية المنتشرة حول العالم حيث تعمل الوكالة في شراكة وثيقة مع منظمات تطوعية خاصة، منظمات مجتمعية محلية، جامعات، القطاع الخاص، وكالات دولية، حكومات أخرى، ووكالات أخرى تابعة لحكومة الولايات المتحدة. تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) المساعدات في خمسة مناطق حول العالم:

- الصحراء الكبرى بإفريقيا؛
- آسيا؛
- أمريكا اللاتينية والكاريبي؛
- أوربا وأوراسيا؛
- الشرق الأوسط.

آيركس

آيركس منظمة دولية غير ربحية تقدم الريادة الفكرية والبرامج المبتكرة لتعزيز التغيير الإيجابي الدائم على مستوى العالم.

نحن نُمكّن الأفراد والمؤسسات المحلية من بناء العناصر الأساسية لمجتمع نشط: جودة تعليم، إعلام مستقل، ومجتمعات قوية. ومن أجل تقوية هذه القطاعات، فإن أنشطة برنامجنا تتضمن أيضاً حل النزاعات، التقنية من أجل التنمية، النوع (الجندر)، والشباب.

بعد تأسيسها في عام ١٩٦٨، كان لدى آيركس ميزانية سنوية تزيد عن ٦٠ مليون دولار وهيئة من العاملين تزيد عن ٥٠٠ مهني حول العالم. يستخدم آيركس مناهج البحث الميداني والاستخدامات المبتكرة للتقنيات من أجل التوصل إلى حلول عملية نابعة من الواقع المحلي مع شركائنا في أكثر من ١٠٠ دولة.

الشركاء المنفذون

يتقدم آيركس بالشكر للجهات التالية لمشاركتها في تنسيق العمل الميداني وصياغة هذه الدراسة:

هيو مكلويد، صحفي، جريدة الجارديان (الأهداف ١-٥)

مؤسسة مهارات **www**.maharatfoundation.org

لبنان

الفهرس

لبنان

الأهداف من رقم ١ إلى رقم ٥ ..... ١

الهدف رقم ٦..... ١٢

منهجية..... ٢٠

لبنـــان

إجمالي مجموع النقاط للدولة: ١٠،٢

لبنان

يزخر تاريخ لبنان الحديث بمواقف اتخذتها سوريا كادت أن تدفع به إلى الهاوية، ويرى رولاند بربر، وهو من كبار المنتجين في تلفزيون المستقبل، أن سوريا عمدت إلى ايقاع الجميع في الفخ؛ فقد كشفت وبالغت بوصف نقاط الضعف في جميع وسائل الإعلام.

يشهد سجل الرصيد الإعلامي في لبنان انخفاضا مستمراً مع تفاقم التنافس الديني والسياسي بين حركة ٨ آذار التي يقودها الشيعة مدعومة من ايران وسوريا، وحركة ١٤ آذار التي يقودها السنّة مدعومة من المملكة العربية السعودية، ما ساهم في تعميق ما يبدو على أنه صراع وجودي. فقد انخفض تقدير لبنان الإجمالي من معدل مرتفع بلغ ٢,٤٥ في أعقاب فوضى حرب العام ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل إلى معدل منخفض يبلغ ٢,٠١. ومع أن معدل تراجع هذا العام ضئيلا (من ٢,٠٣ إلى ٢,٠١) ولكنه يؤكد اتجاه قطاع الإعلام في لبنان إلى «نظام مختلط غير مستدام» وفقا لتعريفات مؤشر استدامة الإعلام.

وفيما تتخبط سوريا اليوم في حالة حرب أهلية، وهي الحالة نفسها التي استمرت في لبنان لمدة ١٥ عاما وأسست لنظام طائفي مضطرب يعمل على تقاسم السلطة، وجد الصحفيون أنفسهم يعملون في بيئة سياسية واجتماعية لا ترغب أبدا في رؤية ما وراء الأبيض والأسود. رأى فداء عيتاني، العضو في هيئة تقدير مؤشر استدامة الإعلام أن الدولة ضعيفة جدا بالمقارنة مع المجموعات الدينية. فالشيعة يرفضون الاستماع إلى أي نقد وكذلك السنّة. وعيتاني هو من كبار مراسلي صحيفة الأخبار وقد استقال بعد أن بدأ رئيس التحرير بكتابة مقالات افتتاحية تشيد بالحملة العسكرية للرئيس السوري بشار الاسد ضد الأفرقاء السوريين الآخرين في نفس الوقت الذي وضع فيه رقابة على عمل عيتاني.

ومع تحول حركة الاحتجاج السلمية الى صراع طائفي عنيف في سوريا، عمدت وسائل الإعلام اللبنانية التابعة لفريق ٨ آذار، مثل حزب الله وحركة أمل، الى ترديد التقارير الصادرة عن وكالة الأنباء السورية «سانا»، كما عمدت إلى استبدال كلمة «المتمردين» في سوريا بكلمة «الإرهابيين» كما يصفهم الخط الرسمي لنظام الأسد لدى قيامها بنشر المقالات نقلا عن الوكالات الدولية. من جهة أخرى، قامت وسائل الإعلام التابعة لفريق ١٤ أذار، مثل تلفزيون المستقبل، بتأسيس شراكات مع الجماعات السورية الناشطة مثل «شام برس» حتى مع انتفاء وجود الدقة في صحة العمل الذي تنتجه. واشار بربر، عضو الهيئة إلى فشل الجانبين موضحا «أن معارضة الأسد لا تعني نشر الأكاذيب».

رأى خضر سلامة، المدون والمحرر في جوان أن لبنان أصبح قضية ديكتاتورية مركزية. وتحت مظلة هذه الديمقراطية المركزية تنتشر الديكتاتوريات بين وداخل الطوائف، وفي كل بيت وشارع لتتحكم في حرية التعبير.

هناك ثلاثة أهداف من أصل خمسة لم يطرأ عليها تغييرٌ يذكر وهي: حرية التعبير، والمهنية الإعلامية ، وتعدد مصادر الأخبار. أما الهدف رقم ٤، وهو إدارة الأعمال، فقد تراجع إلى فئة «النظام المختلط غير المستدام» للمرة الأولى منذ بداية الدراسة عام ٢٠٠٥ حيث سجل حينها ١,٩٢ فيما حصل هذا العام على تقدير ١,٧٥. وشهد الهدف رقم ٥ ، المؤسسات الداعمة، ارتفاعا متواضعا في النقاط، وذلك بسبب انتخاب رئيس جديد لنقابة الصحفيين وقبول أعضاء جدد لأول مرة منذ نصف قرن.

لبنان في لمحة

بيانات عامة

> **عدد السكان:** ٤،١٤٠،٢٨٩ (تموز/ يوليو ٢٠١٢، دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأميركية CIA World Factbook))

> **العاصمة:** بيروت

> **المجموعات العرقية (النسبة المئوية):** عرب ٩٥٪، أرمن ٤٪، مجموعات أخرى ١٪ (دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأميركية CIA World Factbook)

> **الديانات (النسبة المئوية):** الإسلام ٥٩,٧٪ (الشيعة، السنة، الدروز، الإسماعيلية، العلوية أو النصيرية)، المسيحية ٣٩٪ (موارنة كاثوليك، روم أرثوذكس، كاثوليك ملكيين ، أرمن أرثوذكس، سريان كاثوليك ، أرمن كاثوليك، سريان أرثوذكس ، روم كاثوليك، كلدان، آشوريين، أقباط وبروتستانت)، ديانات أخرى ١,٣٪ (دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأميركية CIA World Factbook)

> **اللغات:** العربية وهي اللغة الرسمية ويتم التحدث بها بشكل عام، والفرنسية، والإنجليزية، وأقليات تتحدث الأرمنية والكردية

الدخل القومي الإجمالي: (٢٠١١- أطلس Atlas): ٥٩٣٨. مليار دولار أمريكي (مؤشرات التنمية/ البنك الدولي، ٢٠١٢)

> **الدخل القومي الإجمالي للفرد** (٢٠١١ تعادل القوة الشرائية): ١٤٤٧٠$ (مؤشرات التنمية/ البنك الدولي، ٢٠١٢)

معدل معرفة القراءة والكتابة: ٨٧,٤٪ (٢٠٠٣، دليل الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات الأميركية CIA World Factbook)

الرئيس أو السلطة الأعلى: رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان (منذ ٢٥ أيار/ مايو، ٢٠٠٨)

بيانات حول وسائل الإعلام

> **عدد وسائل الإعلام المطبوعة ومحطات الإذاعة والتلفزيون العاملة:** الصحف: ١١ صحيفة يومية كبرى باللغة العربية، ثلاث صحف يومية باللغة الفرنسية، صحيفة واحدة باللغة الأرمنية وأخرى بالإنجليزية، المحطات الإذاعية: ١ مملوكة من قبل الدولة و ٢٧ محطة خاصة؛ محطات التلفزيون: ١ مملوكة من قبل الدولة و٧ محطات خاصة (تلفزيون المستقبل، المنار، إم.تي.في.، إن.بي.إن.، أو.تي.في.، الجديد وال إل. بي.سي.)

إحصاءات توزيع الصحف: لا يوجد مصدر مركزي لأرقام توزيع الصحف. الصحف اليومية الأكثر توزيعا: النهار والسفير (تدعي كل من الصحيفتين توزيع ٤٥٠٠٠ نسخة يوميا ، بينما لا تزيد تقديرات مراقبي الإعلام عن توزيع ١٠،٠٠٠ نسخة لكل منهما)، وصحيفة البلد، وصحيفة الحياة

> **تصنيف البث الاذاعي:** لا يوجد

وكالات الأنباء: وكالة الأنباء الوطنية ووكالة الأنباء المركزية (تملكهما الدولة)

العائد السنوي من الاعلان في البث الاعلامي: ١٤٥ مليون دولار (طبقا لتقديرات شركة ديلويت آند توش)

عدد مستخدمي الانترنت: ٢,١٥ مليون (عام ٢٠١٢،إحصاءات الإنترنت العالمية).

مؤشر استدامة الإعلام: لبنان

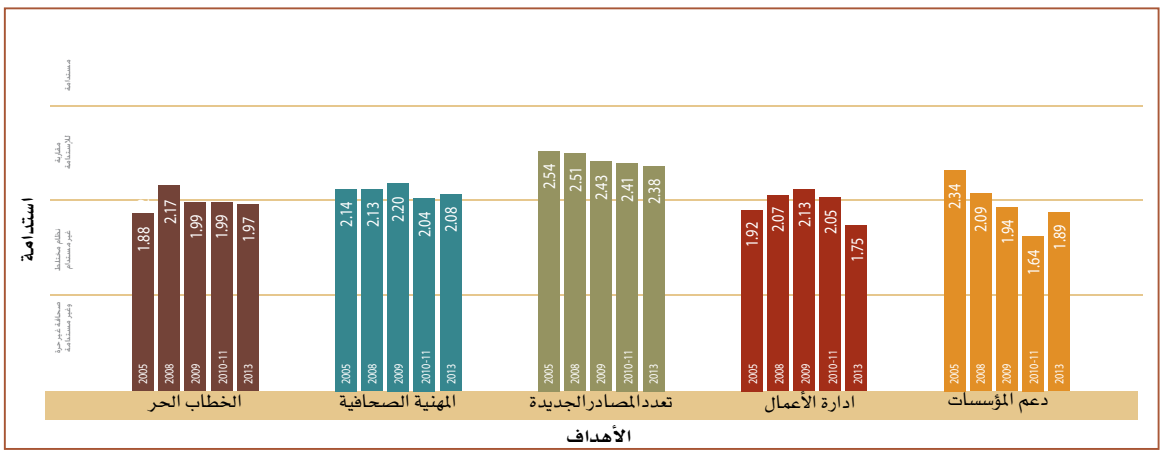

الهدف رقم ١ : حرية التعبير
التقدير : ١,٩٧

تراجعت حرية التعبير مجددا في لبنان إلى فئة «النظام المختلط غير المستدام» وشهدت انخفاضا باتجاه تقدير ١,٨٨ الذي حصلت عليه في العام ٢٠٠٥؛ العام الذي ضجّ بالاغتيالات والانقسامات بين الحركات الدينية والسياسية التي استمرت وساءت بعد ذلك.

ورأى أعضاء الهيئة أن هناك ضغط متزايد على وسائل الإعلام في لبنان للعب دور الناطق بلسان الحركات السياسية والطائفية المتنافسة، ليس فقط من جانب السياسيين، بل أيضا من قبل العدد الاكبر من السكان. في هذا السياق أشار سلامة، أحد أعضاء الهيئة، إلى تعرضه هذا العام لملاحقة السلطة العسكرية بسبب حرية التعبير، وإلى تعرضه لمتاعب اجتماعية بسبب انتقاده ميليشيات الأحزاب، إضافة إلى معاناته من مشكلات شخصية كثيرة مع عائلته التي تفضل أن يندمج في المناخ السياسي لطائفته ومنطقته.

وكان سلامة قد اعتُقل من قبل الجيش في نيسان / ابريل بعد ضبطه يكتب عبارات على الجدران لدعم الثورة السورية، كما أنه تعرض للتهديد من قبل أفراد من ميليشيا حركة أمل الشيعية بسبب تهكمه على ملصق يروج لزعيمهم. (تطورت حركة أمل إلى حزب سياسي بعد انتهاء الحرب الاهلية في لبنان وأصبح زعيمها رئيس مجلس النواب).

وأشارت نانسي رزوق، المنتجة في إل.بي.سي انترناشونال، إلى أنه وعلى الرغم من أن دستور لبنان يضمن حرية الصحافة، لكن عمليا لا أحد يحمي الصحفيين حيث يتعرض العديد منهم إلى متاعب أثناء تأديتهم عملهم.

فعلى أرض الواقع تكرر الاعتداء على الصحفيين، لاسيما خلال تغطية الأخبار التي تدور حول مؤيدي أو معارضي النظام السوري، وهي من القضايا السياسية التي تتخذ منحى طائفي، وتحفز السنة ضد الشيعة. فخلال شهر تموز/ يوليو فقط، سجلت مؤسسة عيون سمير قصير لمراقبة وسائل الإعلام، التي تحمل هذا الاسم تيمنا بسمير قصير بعد اغتياله، ثماني اعتداءات موثقة على الصحفيين. وقبل ذلك بشهر، أفادت لجنة حماية الصحفيين عن التعرض لتسعة صحفيين في أربعة حوادث منفصلة.

وكان الاعتداء الأبرز التعرض بالضرب للعضوة السابقة في الهيئة ، غدي فرانسيس، من قبل عنصر من الحزب السوري القومي الاجتماعي خلال تغطيتها انتخابات الحزب لصالح تلفزيون الجديد. وبعد أسابيع قليلة تعرض المقر الرئيسي لتلفزيون الجديد إلى اعتداء من قبل رجال ملثمين بعد أن قام باستضافة رجل دين سنّي انتقد زعيم حزب الله الشيعي حسن نصر الله.

كما تم اختطاف عضو الهيئة رامي عايشة، وهو مراسل لمجلة تايم إضافة إلى كونه منتج تلفزيوني يعمل لحسابه الخاص، على أيدي أفراد من حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت أثناء ممارسة عمله في التحقيق بقضية الاتجار بالسلاح. تعرض عايشة للضرب ولتحطيم كاميرته قبل أن يتم تسليمه إلى الشرطة العسكرية التي تعرضت له بالضرب أيضا. وقال عايشة: « لم يحاكم من خطفني ولكنني أحاكم اليوم بتهمة الاتجار بالسلاح».

اصبحت مدينة طرابلس الشمالية، ذات الغالبية السنية والأقلية العلوية، بؤرة للصراع المسلح بين المؤيدين والمعارضين للنظام السوري، ما أثار العديد من الاعتداءات على الصحفيين، بما في ذلك ضرب طاقم تلفزيون الجديد، وتدمير معدات التصوير التي تخص محطة «روسيا اليوم» من قبل مسلحين يتهمون الصحفيين بأنهم «جواسيس لبشار الأسد».

بدوره قال فارس أحمد، وهو متخصص في الشؤون الفلسطينية يكتب لموقع الأخبار المحلية «يا صور»، ومقرها مدينة صور: «لقد كان عاما سيئا، البلد منقسم فإما أن تكون معنا أو تكون ضدنا. وبالتالي يكون السؤال الأول المطروح ما هو الانتماء السياسي لوسيلة الإعلام التي تعمل بها؟ ولعلّ أهم عقبة اليوم أمام الحصول على المعلومات هو فقدان المصداقية وعدم تمكن الناس من التحدث علنا. فأنا لم أُمنع من العمل ولكني أشعر بعيون تراقبني في جميع الأوقات.»

وذكر أحد أعضاء الهيئة أن مراسلا يعمل في تلفزيون الجديد تعرض لهجوم في معقل السنة في عكار الفقيرة، شمالي لبنان فأجبر على الصراخ، «اسمي عمر!» وهو اسم سنّي معروف، ليتجنب التعرض للضرب.

وفي نيسان/ أبريل، نجا الصحفي مصطفى جحا بأعجوبة من محاولة اغتيال، وذلك بعد أربعة أشهر من إعادة فتح قضية اغتيال

والده، وهو صحفي أيضا، كان قد قتل في العام ١٩٩٢.

أدى الإفلات من عقاب المعتدين على الصحفيين، إضافة إلى قتل مصور تلفزيون الجديد علي شعبان على الحدود اللبنانية السورية من قبل القوات السورية في نيسان /أبريل، بتراجع لبنان ثماني مراتب إضافية في «مؤشر حرية الصحافة السنوي» لمراسلين بلا حدود، ليحتل المرتبة ١٠١ من أصل ١٧٩ بلدا، وهو انحدار شديد بعدما كان قد سجل ارتفاعا وحصل على المرتبة ٦٦ عام ٢٠٠٩.

فضلا عن ذلك، ساهمت الدولة والمجلس الوطني للإعلام شبه الحكومي الذي يعمل مع وزارة الإعلام بتنظيم وترخيص وسائل الإعلام، في تشديد القيود على الأفلام التي تعتبر مسيئة للجماعات الدينية مما أدى الى انخفاض الحريات الإعلامية. كذلك، في كانون الأول/ ديسمبر، طلب الجيش من وسائل الإعلام الامتناع عن نقل أية أخبار من أي مصدر باستثناء قائد الجيش نفسه.

وأشار بربر إلى ازدياد الخوف بين الناس حيث نشهد اليوم طفرة في السلطات الدينية. فما كان مسموحاً في الماضي لم يعد كذلك اليوم فالرقابة اصبحت جلية في لبنان.

لا تزال القيود المفروضة على عدد من الصحف السياسية المرخصة منذ العام ١٩٥٢ سارية، وتشكل ما تسميه الباحثة الإعلامية في الجامعة اللبنانية الأميركية ريتا صياح « انتهاكا اساسيا لحرية الصحافة». إذ لا يمكن إصدار أي منشورات جديدة إلا من خلال شراء ترخيص قديم قائم. مثال على ذلك اعادة احياء صحيفة « الجمهورية» التي صدرت للمرة الأولى عام ١٩٢٤ ثم توقفت عن الصدور وأعيد اصدارها عام ٢٠١١. ويقدر المدون السياسي أسعد ذبيان الحد الأدنى لتكلفة شراء رخصة صحيفة قائمة بـ ٢٠٠،٠٠٠ دولار، ما يجعلها باهظة التكلفة للجميع باستثناء رجال الأعمال السياسيين الأغنياء.

في أعقاب الحرب الأهلية التي دامت ١٥ عاما، والتي بدأت خلالها كل من الميليشيات الرئيسية تبث من محطتها التلفزيونية الخاصة، تم وضع قانون الإعلام المرئي والمسموع عام ١٩٩٤ الذي أتاح للحكومة السيطرة على تراخيص البث. ولكن في ظل نظام الدولة اللبنانية الطائفي، لم يضفي ذلك شيئا يُذكر على الوضع الرسمي الراهن ، وفي هذا السياق، أشارت صيّاح الى عدم وجود وسيلة لافتتاح محطات تلفزيونية محلية جديدة هذه الأيام.

لذلك، يعتبر التدوين وبث الأخبار عبر الانترنت القطاع الإعلامي الأكثر نموا في لبنان. ويشعر اصحاب المواقع ببعض الارتياح هذا العام، بعد أن قام وزير الإعلام بإلغاء قانون كان يهدف إلى تنظيم الإعلام الإلكتروني. وقد تم إلغاء هذا القانون بعد سبع سنوات من النقاشات، وبعد موجة من الانتقادات من قبل المدونين ونشطاء الحريات المدنية. قال المدون سلامة في ذلك: « يسمح الانترنت بسماع آراء أخرى، وتَواصل أشخاص منقسمين سياسيا، لذلك تسعى الأجهزة الأمنية إلى السيطرة عليه.»

وأشار أحمد من الموقع المحلي «يا صور»، الذي تأسس على مبدأ عدم قبول المال السياسي إلى أن الضرائب على وسائل الإعلام ليست تقييدية، ولكن قد تتضخم فاتورة قيمتها ١٠٠٠ دولار لتصبح ٣٠٠٠ دولار بسبب الرشاوى المطلوبة لتنفيذ المعاملات الادارية إذا لم يتوفر الدعم السياسي.

ووصف أعضاء الهيئة وسائل الاعلام الرسمية بالتوازن، بمعنى تغطية جميع أنشطة رئيس الجمهورية المسيحي ورئيس البرلمان الشيعي ورئيس الوزراء السني، ولكن من دون أن تكون مستقلة بأي شكل. وبدوره أشار ذبيان إلى أن الإعلام الرسمي ممول من قبل الشعب ولكنه غير موجه للشعب بل للمسؤولين. وفي الوقت ذاته، لا يتمتع الإعلام الرسمي بأي لون سياسي، هو فقط يتبع الحكومة. وعبّر عن ذلك عضو الهيئة أحمد بشكل بليغ قائلاً: «إنها آلة تصوير للرئاسات الثلاث: لا تحليل ولا نقد».

ومن قضايا القدح والذم الإعلامي الملحوظة هذا العام الدعاوى القضائية بين عضوي البرلمان سعد الحرالهيئة،ب صقر (وهو صحفي سابق) وكلاهما أعضاء في تحالف ١٤ آذار من جهة ، وبين تلفزيون «أو.تي.في.» وصحيفة الأخبار وكلاهما من انصار تحالف ٨ آذار من جهة أخرى، حول تسجيلات تزعم إما تورط صقر في الإتجار بالأسلحة مع المتمردين في سوريا، أو مجرد تقديم المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من الأجواء السياسية المشحونة للعديد من قضايا القدح والذم في وسائل الإعلام، رأى كل من الخبيرين في وسائل الإعلام صياح ومهنا أن محكمة الصحافة والمطبوعات، التي تعاملت العام الماضي مع نحو ٢٠ حالة قدح وذم، تقاوم نسبيا الفساد من قبل شخصيات نافذة. وأشارت صياح إلى أن بعض

قرارات المحكمة تستند على المادة ٣٨٧ من قانون العقوبات، التي تنصّ على أن تشويه صورة مسؤول رسمي مبررة اذا ما ثبت صحة هذا التشهير. وبدوره أضاف مهنا أنه ومع ذلك، تجاوزت المحكمة هذه المادة عدة مرات في الحالات التي تنطوي على تشويه صورة الرئيس أو الجيش الى أنها عادة لا تفرض غرامات كبيرة على الرغم من أن الحد الأقصى لهذه الغرامات يبلغ ١٣٠٠٠ دولار.

انتقد أعضاء الهيئة بالإجماع غياب الحق في الحصول على المعلومات العامة، مشيرين إلى وجود تسريبات كثيرة ولكنها لا تخدم سوى المصالح السياسية للحزب الذي يمتلك الشركة الاعلامية. وعلق ذبيان بقوله: «نذهب إلى وزارة ما ونقول لهم أنه من حقنا الاطلاع على المعلومات العامة، فيضحكون ويجيبون «حقّا، ألا تدرك أنك في لبنان؟»

لا توجد أي قيود رسمية حول حصول وسائل الإعلام على الأخبار الدولية والمحلية من أي مصدر باستثناء المصادر الإسرائيلية المنشأ، كذلك من حق أي مواطن العمل في مهنة الصحافة.

الهدف رقم ٢ : المهنية الإعلامية
التقدير : ٢٫٠٨

فيما تساهم الحرب الأهلية في سوريا في تفاقم الصدع السياسي والديني العنيف في لبنان، أجمع أعضاء الهيئة ، كما في السنوات السابقة، على اعتبار عدد قليل فقط من التقارير السياسية عادلة وموضوعية. وأشار عايشة إلى أن الصحافة لا تستوفي المعايير المهنية لأن محتوى كل محطة إعلامية يخضع لطرف سياسي مانح. لذلك يمارس معظم الصحفيون الرقابة الذاتية.

تمثل قضية عضو الهيئة فداء عيتاني نموذجا حول حدود الإعلام المهني، وازدياد الرقابة خلال العام ٢٠١٢. كان عيتاني مراسلا كبيرا في صحيفة الأخبار، التي طالما اعتُبرت أنها صحيفة داعمة للسياسة اليسارية والمقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إلا انه وبعد الانقسام السياسي عام ٢٠٠٥ بين حركة ١٤ آذار بقيادة سنية مؤيدة للغرب ومعارضة لنظام الأسد وحركة ٨ اذار بقيادة شيعيّة مؤيدة لإيران ولنظام الأسد، اعتُبرت صحيفة الأخبار مؤيدة لحركة ٨ اذار بشكل عام. قال عيتاني: « تحولت صحيفة الأخبار من صحيفة يسارية وليبرالية مؤيدة للمقاومة ضد اسرائيل إلى صحيفة موالية للشيعة والأسد، فلا يمكنك انتقاد النظام السوري بل فريق ١٤ آذار فحسب.»

غادر عيتاني صحيفة الأخبار في ايار/مايو بعد أن شهد تحول جذري لرئيس التحرير من كتابة مقالات تنتقد نظام الأسد لقتله عشرات الآلاف من المدنيين إلى الإشادة بـ «المقاومة» المشرفة لدمشق. وتابع عيتاني قائلا: إنها مهزلة حقيقية، تستخدم الصحيفة وكالة «سانا» (وكالة الانباء السورية التابعة للدولة) كمصدر لها، كما أنها ولدى استخدامها وكالة فرانس برس تقوم باستبدال تعبير(الثوار) التي تستخدمها وكالة فرانس بريس بتعبير (الإرهابيين). لقد شكلت الاحداث في سوريا امتحانا صعبا.»

تفاقمت هذه التوترات في العام ٢٠١٢، فقد تم اعتقال ثلاثة صحفيين من تلفزيون المنار، التابع لحزب الله، لفترة وجيزة أثناء التصوير بالقرب من منزل الزعيم المسيحي سمير جعجع الموالي لفريق ١٤ أذار، للاشتباه بقيامهم بالتجسس لحساب ميليشيات حزب الله . غير أن صحفيي المنار أصرّوا على أنهم يصورون البحر فحسب.

ويَظهر غياب المهنية الإعلامية في لبنان بشكل جلي من خلال قضية عشرات اللبنانيين المخطوفين من قبل المتمردين في سوريا. وفي هذا الصدد، أشار عضو الهيئة أسعد ذبيان إلى زيادة المنافسة بين محطات التلفزيون التي تدفع بالإعلاميين إلى التقاتل للحصول على سبق صحافي. ففي حالة الرهائن اللبنانيين، أدى ذلك إلى بث شريط فيديو من قبل العديد من محطات الإعلام زعموا فيه أن الرهائن قد لقوا حتفهم، في حين أن ذلك لم يكن صحيحا.

وتم التأكيد كذلك على افتقار الإعلاميين للمهنية في حزيران / يونيو ومن خلال فرض حظر على الأطباء من قبل نقابة الأطباء اللبنانية ومنعهم من إجراء مقابلات مع وسائل الاعلام. وكان الدافع لهذا الحظر إلقاء القبض على طبيب بعد تقارير وسائل الاعلام التي حملته مسؤولية وفاة امرأة حامل بسبب اصابتها بانسداد الوعاء الدموي وهو من الحالات النادرة، ما أدى إلى اعتصام أطباء آخرين للتضامن معه. وقالت نقابة الأطباء من جهتها، ان الحظر جاء بعد عدد من التحريفات الأخرى التي ظهرت في وسائل الإعلام.

وقد تجلى التقارب الكامل بين الإعلاميين والسياسيين خلال جنازة رئيس شعبة المعلومات العامة، وسام الحسن، الذي قتل في انفجار سيارة ملغومة في تشرين الاول/ اكتوبر. تحولت جنازة الشخصية السنية القيادية إلى مسيرة لحركة ١٤ أذار التي يقودها سعد الحريري، رئيس الوزراء السني السابق المعارض لسوريا. وتوجّه نديم قطيش، وهو عضو سابق في الهيئة، ومن كبار مذيعي تلفزيون المستقبل، إلى آلاف الحشود المشاركين في الجنازة ودعا إلى مسيرة باتجاه مكاتب الحكومة في محاولة للإطاحة بحكومة ٨ أذار. وتم التحقيق مع قطيش لاحقا بتهمة التحريض على العنف.

وفي أيار/ مايو، قامت الامم المتحدة بدعم مؤتمر حول الموضوعية والمعايير المستخدمة في نقل الأحداث ولكن لم يؤدي ذلك الى اتخاذ أي إجراءات حقيقية ملموسة.

في الهدف رقم ٢ سجلت أجور الصحفيين أدنى مستوى لها يتطابق مع تقدير السنوات السابقة. واوضح سلامة قائلاً: «خلال تجربة العمل لصالح صحيفة محلية لم يتجاوز راتبي عن كل مقالة ٥٠ دولارا ولم يتخطى راتبي الشهري ١٠٠٠ دولار في أفضل الأحوال ما دفعني إلى ترك الصحافة المكتوبة.»

وذكّر العديد من أعضاء الهيئة أن دفع أجور أعلى للصحفيين يتم على أساس الولاء السياسي والطائفي لمموليهم وهذا بدوره شجع الرقابة الذاتية. في هذا السياق أضافت رزوق قائلة: «تتجنب معظم وسائل الاعلام التي تغطي اخبار الأحزاب السياسية التي يعارضونها ذكر الأخبار التي قد تضر بالحزب السياسي التابعة له».

ويضيف مهنا ان الصحفيين كثيرا ما يلجؤون إلى « الشائعات» أو «دوائر النفوذ» أو «المصدر المجهول» بدلا من ذكر مصادرهم بوضوح و/أو منهجية.

أبدى أعضاء الهيئة عموما إيجابية أكبر حول ظهور التقارير الاستقصائية التي في حين لا تزال غير قادرة على تحدي القوى السياسية الكبرى إلا أنها نمت لتصبح قوة لا يستهان بها لمعالجة الفساد المحلي والقضايا الاجتماعية.

وأشار رياض قبيسي، عضو الهيئة، ورئيس وحدة الإستقصاءات في تلفزيون الجديد الذي يعتبر أقل تحزّبا من معظم التلفزيونات الأخرى، إلى عدم رغبة المحررين عموما في قضاء الوقت وانفاق المال على الصحافة الاستقصائية قائلا:» إن المفهوم السائد في العالم العربي عادة ما يتمحور حول الاعتقاد بان العمل لمدة ساعة يكفي للحصول على أخبار تكفي البث لمدة شهر، غير ان الحقيقة هي أن ساعة واحدة من البث تتطلب شهرا من البحث والاستقصاء واعداد التقارير».

وأضاف قبيسي أنه منذ بدء عمل وحدته المؤلفة من خمسة أشخاص في حزيران/ يونيو تم انتاج عدة تحقيقات منها: عنصرية عدة مسابح راقية ترفض دخول الخادمات الأجانب إليها، وتزوير الشهادات الجامعية، والاحتيال من قبل القائمين على خدمة ركن السيارات، والفشل في منع التدخين في الجامعات. والأخطر من كل ذلك التحقيق الخاص بارتفاع مستوى الفساد في مرفأ بيروت، الذي يشكل مصدرا هائلا للدخل القانوني وغير القانوني.

قال قبيسي: « ذهبنا مع الكاميرا الخفية إلى مافيا الميناء واصطحبنا معنا حارسين شخصيين، وخط لاسلكي، كما أننا وضعنا خطة للهروب وحصلنا على التحقيق الذي عُرض على تلفزيون الجديد مبلغ مليون دولار مقابل عدم بثه. وعندما رُفض ذلك قاموا بإرسال ثلاثة شبان إلى مكاتبنا لتهديدنا، وعندما لم ينجح ذلك أيضا بثنينا عن رأينا، قاموا برشوة القاضي الذي حكم بعدم بث التحقيق مدعياً أنني تلاعبت بأحداثه». غير ان التحقيق نُشر في شهر تشرين الأول/أكتوبر وأدى إلى مداهمات عديدة من قبل ضباط الجمارك للعديد من مكاتب تخليص الشحن.

لا تزال جودة مرافق وسائل الإعلام تحتل المرتبة الأعلى بين جميع المؤشرات، في حين ان الإدمان اللبناني على الأخبار، ومشاهدة البرامج الحوارية السياسية بشكل خاص توفر الترفيه للبناني، وتتفوق على برامج المعلومات.

الهدف رقم ٣: تعدد مصادر الأخبار
التقدير: ٢,٣٨

كما هو الحال في جميع دراسات مؤشر استدامة الإعلام منذ العام ٢٠٠٥، يبقى تعدد مصادر الأخبار في لبنان المصدر الأفضل للحصول على النقاط ،الأمر الذي يعكس التعدد الطائفي، وتعدد الأقطاب والانقسامات في السلطة التي تمنع أن يطغى صوت أحد على اصوات الآخرين. يحافظ تقدير ٢,٣٨ على بقاء هدف تعدد

مصادر الأخبار ضمن فئة « شبه الاستدامة «، ما يجعله الهدف الأكثر حصولا على النقاط من بين جميع الأهداف الخمسة.

وأكد بربر أن لبنان، أكثر من أي بلد آخر، هو مكان حيث لا بد فيه من استخدام أكثر من مصدر للأخبار من أجل الحصول على الصورة الأشمل. وبدوره أشار سلامة الى توفر القصة بكامل تفاصيلها ولكن من خلال أكثر من وسيلة إعلامية، وأضاف أنه عند قراءة الأخبار يجد نفسه مضطرا لقراءتها من عدة مصادر والمقارنة بينها لإصدار حكمه الخاص.

وعبر فارس أحمد من « يا صور» بإيجاز عن رأيه قائلا: «هناك مصادر متعددة للأخبار، ولكن معظم وسائل الاعلام تلجأ لمصدر منخفضة بالنسبةسائل اعلام في لبنان تلجأ لمصادر متعددة».

وقالت صيّاح»: أنه على الرغم من أن المواطنين يمكنهم الحصول بسهولة على وجهات النظر المتباينة، في الجو السياسي المسموم في لبنان، الى أنهم قد يختارون قراءة صحيفة واحدة أو مشاهدة محطة تلفزيون واحدة تتناسب مع معتقداتهم السياسية.

وأشار عضو الهيئة عايشة إلى أن التحريف السياسي للتغطية من قبل وسائل الإعلام المنافسة قد يمتد إلى تعتيم شامل على بعض القصص. فمن جهة، لا تبث القنوات الداعمة لحركة ١٤ اذار بقيادة السنة أية أخبار حول الثورة في البحرين التي يقودها الشيعة ضد النظام الملكي السني. ومن جهة أخرى، تتجاهل محطة المنار، المجموعة السياسية والميليشيا الشيعية التابعة لحزب الله، الانتفاضة في سوريا تماما حيث يقاتل الثوار، وهم في غالبيتهم من السنة، النظام العلوي المهيمن والذي يعتبر فرعا من الشيعة.

ووافق أعضاء الهيئة على عدم وجود قيود على النفاذ إلى وسائل الإعلام المحلية والدولية باستثناء التكاليف التي لا تزال منخفضة بالنسبة لمحطات تلفزيون الأقمار الصناعية التي تخضع للقرصنة بغالبيتها.

وتأقلم عدد من وسائل الإعلام مع عصر المحتوى الرقمي حيث عملت صحيفتي النهار والسفير على اصدار أعدادها على «آي باد.»

لا تزال خدمات الإنترنت باهظة الثمن نسبيا، حوالي ٥٠ دولارا في الشهر مقابل خدمة الاتصال المتوسطة، وذلك على الرغم من تحسن السرعة في العام ٢٠١٢ مع ظهور الشركات الخاصة المنافسة لشركة «أوجيرو» التابعة للدولة التي تقوم بتزويد خدمة اتصالات متثاقلة.

وعلى الرغم من أن القانون ينص على تغطية بث وسائل الإعلام لجميع أنحاء البلاد، إلا أن غياب السلطة المزمن في لبنان يشكل حاجزا فعالا أمام تدفق المعلومات وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي بمعدل يتراوح بين ثلاث ساعات يوميا في أفضل أحياء بيروت إلى ١٢ ساعة أو أكثر في المناطق الريفية والنائية.

وأشار مهنا، إلى أنه وعلى الرغم من أن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية تعبر عن رأيها مرارا وتكرارا وتبث باستمرار على الهواء، وعلى شبكة الإنترنت، وفي الصحافة المطبوعة، إلى غيابها عن تمثيل وجهة النظر المدنية قائلا: « تتواجد اللهجة الطائفية في معظم الخطابات الإعلامية لذلك لا تنجح وسائل الإعلام في تمثيل وجهة النظر المدنية المستقلة وآراء المواطنين الليبرالية غير الطائفية «. ووافق على ذلك عدة أعضاء من الهيئة ورأى قبيسي: « كذلك لا تمثل وسائل الإعلام الفصائل السياسية التي تعمل خارج إطار الطائفية».

عموما يبحث جيل الشباب اللبناني، الأقل تحفّظا اجتماعيا، أو المنقسم دينيا، أو المتحصن سياسيا عن خطاب بديل من خلال نشر مدونات الإنترنت. في تموز/ يوليو، وفي رد مباشر على ما وصف بـ «شائعات وأكاذيب» وسائل الإعلام، أطلق نشطاء شباب اختبار «خبرية»، لمدة يومين حول مفهوم «حشد مصادر وسائل الإعلام الاجتماعية» وحصرها بالشباب اللبناني الذين ينتجون أخبارهم الإعلامية الخاصة.

أشار موقع ليبانون اجريجايتر (Lebanon Aggregator) الذي يسرد جميع المدونات المنشورة عن لبنان، أنه وبحلول نهاية عام ٢٠١٢ بلغ مجموع المدونات ٧٨٨ مدونة، منها ١٧٢ مدونة جديدة أضيفت خلال العام. تزايدت قوة وسائل الإعلام الاجتماعية خلال العام ٢٠١٢، وحاليا، هناك أكثر من ٢٠ سياسي لبناني يغردون على تويتر بشكل منتظم. وأشار المختصون في وسائل الإعلام الرقمية أنه غالبا ما تجد تغريدات المواطنين المعنيين طريقها إلى اجتماعات مجلس الوزراء. يعرض تلفزيون الجديد حاليا في نهاية نشرته الإخبارية، لمدة ثلاث دقائق، منشورات يختارها من مواقع

فيسبوك وتويتر ويوتيوب وبلوق.

وكما ذُكر في الهدف رقم ١، يعتبر الإعلام الرسمي غير متحزب نسبيا ويعمل ضمن حدود السلطات التي تدير الحكومة. وهو غير منفتح أمام وجهات النظر الحزبية ولا يقدم أي تحليل نقدي لأي من أنشطتها أو سياساتها.

وقد أثنى اعضاء الهيئة على الجهود التي تبذلها وكالات الانباء الحكومية: الوكالة الوطنية للأعلام، ووكالة الانباء المركزية. ورأى رضوان مرتضى من تلفزيون الجديد أن معظم الصحفيين يعتمدون على وكالات الأنباء الأجنبية مثل رويترز، وأسوشيتد برس، ووكالة الأنباء الفرنسية بسبب مصداقيتها.

وقيّم اعضاء الهيئة إيجابا قدرة وسائل الإعلام غير التابعة للدولة على إنتاج أخبارها الخاصة، مشيرين مع ذلك إلى أن معظم وسائل الإعلام غير الحكومية لديها ولاء سياسي.

أما أدنى المستويات فتم تسجيلها في هدف الشفافية في ملكية وسائل الإعلام. فعلى الرغم من أن جميع اللبنانيين يعرفون بشكل غير رسمي الحزب السياسي الذي يموّل كل تلفزيون أو صحيفة، إلا أنه لا توجد طرق رسمية لتحديد الأسهم بالضبط.

واصل الإعلام عبر الانترنت ووسائل الاعلام الاجتماعية النمو ووصل الى مرحة القيادة بالنسبة لكل من الصحفيين والمواطنين وتحدى الوضع السياسي الراهن السائد في لبنان. ومع ذلك، لاحظ عدة اعضاء من الهيئة حدود وسائل الاعلام الاجتماعية، التي لا يمكنها تحقيق التغيير الاجتماعي أو السياسي الأساسي، كما ظهر جلياً من خلال الاقبال الصغير نسبيا على المسيرات ضد الطائفية وتغيير قوانين الأحوال الشخصية لصالح الزواج المدني. قال ذبيان: « يمكنك التحدث قدر ما تشاء، طالما انك لا تغيّر في النظام.»

وباعتباره بلد الأقليات المتنافسة، رأى اعضاء الهيئة أن الإعلام في لبنان يهتم بالمجتمعات الصغيرة مثل الأرمن أو الإسماعيليين، ولكن بنسبة اقل بأولئك الذين لا يحملون الجنسية اللبنانية ولا يمكنهم التصويت، على سبيل المثال ما يقرب من حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني، وأكراد، وبدو رحّل.

وباعتبار لبنان دولة صغيرة ومسرحا للحروب، تعتبر تغطية الأخبار المحلية، من القرى الجبلية المسيحية في كسروان إلى معقل السنة في المناطق الحضرية في طرابلس واستمرار نقل ومناقشة القضايا المحلية والدولية بلا هوادة لا مثيل لها في العالم العربي.

الهدف رقم ٤: إدارة الأعمال
التقدير: ١,٧٥

كما في السنوات السابقة، يجمع أعضاء الهيئة أن معظم وسائل الإعلام في لبنان لا تعتمد على الاكتفاء الذاتي بل تدعمها بقوة الأحزاب السياسية التي تنقل تلك الوسائل رسالتها. ويبدو ان التقدير المتفاوت من قبل أعضاء الهيئة يعكس الركود العالمي الذي نال أخيرا من اقتصاد لبنان، كما يعكس التسييس في إدارة وسائل الإعلام بمواجهة الحرب الأهلية في سوريا المجاورة.

التقدير ١,٧٥ كان الأدنى مقارنة بجميع أهداف مؤشر استدامة الإعلام لهذا العام ودفع بقطاع الإعلام اللبناني إلى فئة « النظام المختلط غير المستدام» للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٥.

ورأى عيتاني أن الإعلام اللبناني كعمل تجاري يتراجع فبقدر ما تزيد الإيرادات تتراجع المعايير المهنية. وقد ميّز بعض أعضاء الهيئة بين المهنية الإدارية وتسييس المالكين. وأشار بربر إلى أن المعايير الإدارية الدولية معروفة جدا وتطبق غالبا في وسائل الإعلام، غير ان استقلالية التحرير غير مضمونة. وانتقد مهنا الإعلام ووصفه بأنه «أداة للحملات» التي ليس عليها بالضرورة ان تجني المال او تتبع المعايير الإدارية ذاتها في مؤسسات القطاع الخاص.

يعمل بربر في تلفزيون المستقبل الذي يملكه رئيس الوزراء السابق، سعد الحريري. ورث الحريري الابن ثروته الواسعة ومنصبه السياسي من والده رجل المال والسياسة، لكن أوضاعه المالية غير مستقرة منذ الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩، ما أدى إلى عدم دفع رواتب بعض الموظفين في تلفزيون المستقبل والاستغناء عن خدمات البعض الآخر.

اعتبرت صياح ان وسائل الإعلام يجب ان تعتمد على الدعاية من أجل الربح، ولكنها تعتمد على الدعم المالي من السياسيين أو رجال الأعمال الأجانب بسبب ضعف السوق اللبنانية. ويقدم مثالا على

ذلك الأمير السعودي الوليد بن طلال، الذي قام منذ العام ٢٠٠٤ بشراء ٨٥ في المائة من أسهم المؤسسة اللبنانية للإرسال «إل. بي.سي.» التي تعتبر المحطة التلفزيونية اللبنانية الأقدم.

وقد تجلى جيدا التقاطع الغامض بين السياسة والإعلام والأعمال خلال العام ٢٠١٢ من خلال مصير تلفزيون «إل.بي.سي.». حيث تأسس في الأصل ليشكل منبرا لميليشيا القوات اللبنانية خلال الحرب الأهلية في لبنان، وتحول على مدى ٢٠ عاماً إلى ما اتفق أعضاء الهيئة بالإجماع على تسميته بالمؤسسة الإعلامية الوحيدة التي تسعى إلى الربحية من خلال الإعلانات فحسب. وبعد معركة قانونية للسيطرة على تلفزيون إل.بي.سي. بين سمير جعجع زعيم القوات اللبنانية، وبيار الضاهر المدير التنفيذي في المؤسسة اللبنانية للإرسال، دامت خمس سنوات، لجأ بيار الضاهر إلى الوليد بن طلال من اجل الحصول على المزيد من التمويل.

تركت هذه الخطوة أثرا فوريا على عائدات الإعلانات المحلية في تلفزيون إل.بي.سي.، فوفقاً لصيّاح التي تابعت موضحة: «تعتبر مجموعة أنطوان شويري وكالة إعلانية رائدة في لبنان، يمتلكها رجل الأعمال اللبناني الراحل أنطوان شويري المؤيد للقوات اللبنانية. وعندما كانت المؤسسة اللبنانية للإرسال إل. بي.سي. تابعة للقوات اللبنانية، كان شويري يبث إعلاناته على شاشتها، ولكن عندما لم تعد وسيلة إعلامية مؤيدة للقوات اللبنانية، نقل شويري إعلاناته إلى تلفزيون الـ إم.تي.في. الذي يشتهر بدعمه لحركة ١٤ اذار التي تنتمي إليها القوات اللبنانية».

خسر الضاهر الإيرادات المحلية، ولكن بمساعدة عدد من البرامج الترفيهية المنتجة محليا، مثل ستار أكاديمي، وديو المشاهير وتوب شيف والاندماج مع مجموعة الوليد بن طلال «روتانا»، جنت الـ إل. بي.سي. مالا وفيرا من الإعلانات الإقليمية. في هذا الصدد يقول أحمد: « لا تستطيع جميع وسائل الإعلام تغطية نفقاتها، لذلك تعتمد على المانحين، لكن المؤسسة اللبنانية للإرسال لديها الكثير من الإعلانات وبالتالي يمكنها ذلك.»

وبحلول نهاية العام ٢٠١٢، واجهت الـ إل. بي.سي. صعوبات مادية، بسبب توتر العلاقة بين الأمير السعودي والضاهر حيث عمد الوليد بن طلال إلى تصفية الذراع المنتجة للمؤسسة اللبنانية للإرسال، مما دفعها الى الاستغناء عن حوالى ٤٠٠ موظف أعيد تعيين معظمهم في الـ إل. بي.سي. إنترناشونال، التي لا يزال الضاهر يديرها.

أما التلفزيونات الأخرى، مثل المستقبل والـ إن.بي.إن.، والمنار واليوم ٣٥٠٠٠.، المملوكة من الأفرقاء السياسيين الآخرين، فتكافح من أجل الحصول على أكثر من ٣٠ في المائة من عائداتها من الإعلانات، كما قال مرتضى. وبدوره أشار قبيسي من تلفزيون الجديد قائلا: «ان صاحب تلفزيون الجديد يقول أنه يدفع من ماله الخاص، فيما يقول أعداؤنا أننا نحصل على التمويل من دولة قطر.»

تفتخر بعض المواقع الاخبارية التي تأسست حديثا على الانترنت، مثل موقع «يا صور»، الذي تأسس عام ٢٠٠٥ من قبل متطوعين لتغطية الأخبار والقضايا المحلية في صور في جنوب لبنان بمقاطعة المال السياسي. يضم الموقع اليوم ٣٥٠٠٠ قارئ مما وضعه في مقدمة المواقع الإخبارية المتداولة، كما انه يستخدم موظفين فنيين يتم دفع أجورهم على ما يبدو، عن طريق الإعلان وحده.

وبالنظر إلى الدعم الواضح من قبل وزراء الحكومة إلى محطات الإعلام الخاصة بهم، فضلا عن تركيز إيرادات الإعلانات في شركة واحدة كبيرة مملوكة من قبل عائلة، اعتبر أعضاء الهيئة الدعم الحكومي سلبيا للغاية.

لا تزال أبحاث السوق وتقييم البث صناعة حديثة في وسائل الإعلام اللبنانية، ما عدا تلك الوسائل ذات التوجه التجاري مثل إل. بي.سي. وإم.تي.في. وقد أشارت رزوق من الـ إل. بي.سي إلى أنه لا يوجد حتى اليوم تحليل موثوق لوسائل الإعلام. أما مرتضى من تلفزيون الجديد فيلقي باللوم على شركات الإحصاءات التي تذعن لرغبات أباطرة وسائل الإعلام حيث تعطي شركات الإحصاء ذاتها نتائج مختلفة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

وشكّك كل من قبيسي وذبيان في مصداقية الإحصاءات الإعلامية الصادرة عن وكالة «إبسوس» IPSOS. وبرأي ذبيان أن إبسوس لبنان تختلف عن إبسوس العالمية.

الهدف رقم ٥: المؤسسات الداعمة
التقدير: ١,٨٩

وعلى الرغم من بعض التغييرات الأساسية نسبيا في المؤسسات الداعمة للإعلام في لبنان هذا العام، وانتخاب رئيس جديد لنقابة الصحفيين، وقبول أعضاء جدد لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن، لا يزال أعضاء الهيئة يصنفون الهدف رقم ٥ ضمن فئة « النظام المختلط غير المستدام».

وقد شهد هذا العام موقفا عاما غير اعتياديا اتخذه رؤساء محطات التلفزيون في لبنان، حيث أصدروا بيانا موحدا نادرا لاحتواء النقد الذي طال وسائل الاعلام في أعقاب التقارير الكاذبة حول مصير الحجاج اللبنانيين الـ ١١ المحتجزين في سوريا. وكان قد عقد اجتماع بين وزارة الإعلام والمجلس الوطني للإعلام السمعي والبصري، الذي يعتبر هيئة شبه مستقلة تعمل على تنظيم وترخيص محطات التلفزيون والإذاعة هدّد بعده المجلس بوقف محطات التلفزيون بسبب تغطيتها للقصة، ولكنه أجبر على التراجع عن ذلك في ظل الإجراءات الموحدة من قبل المسؤولين عن تلك المحطات. وهذا يؤكد عدم فعالية القيود من جانب الدولة على وسائل الإعلام في لبنان من جهة وقوة الإجراءات الجماعية من قبل أصحاب وسائل الإعلام من جهة أخرى.

في شهر أيار/ مايو، بعد سنتين بالضبط من وفاة ملحم كرم الذي قاد النقابة منذ العام ١٩٦١، انتخبت نقابة الصحفيين ١٢ عضوا جديدا في المجلس برئاسة الياس عون. مع نهاية العام، نجح عون بإلغاء الاقتران الطويل الاجل الذي أقامه كرم بين نقابة الصحفيين واتحاد أصحاب الصحف (للتضارب في المصالح بين الصحفيين ورؤساء التحرير). كذلك شطب حوالي ٣٠٠ اسم من أعضاء النقابة المتوفين أو غير الناشطين ومنح العضوية لـ ٢٣٠ صحفي.

تحدث مرتضى عن حصول بعض التغييرات الرئيسية وانضمام صحفيين كثر إلى النقابة غير أن دعم المنظمات الاجنبية لا يزال الأهم بالنسبة للصحفيين. ورأت رزوق أن أجهزة مراقبة وسائل الاعلام الاجنبية لا تزال توفر المساندة للصحفيين المحليين الذين يواجهون المشكلات، وتشير إلى انه رغم فتح باب النقابة أمام أعضاء جدد لا يزال الانضمام إليها يعتمد على «الحصص السياسية». وأشار مهنا إلى أن قاعدة عضوية النقابات المهنية ضيقة جدا ولا تمثل أكثر من ١٠ إلى ١٥ في المائة من العاملين في مجال الإعلام، وتعتمد النقابات موقفا تصالحيا وتقدم دعما ضعيفا جدا للصحفيين المضطهدين أو الصحفيين الذين يواجهون نزاعات مهنية أو مالية مع أصحاب الصحف.

واتفق اعضاء الهيئة على ان وسائل الاعلام المحلية التي تُعتبر من المنظمات غير الحكومية، وأبرزها مؤسسة عيون سمير قصير، التي تمت تسميتها كذلك تيمّنا بالصحافي سمير قصير من صحيفة النهار بعد اغتياله، كانت تزداد قوة. هناك وسائل إعلام محلية أخرى تعتبر من المنظمات غير الحكومية، وتشمل مؤسسة مهارات، والإعلام ضد العنف الذي ينتقد الصحفيين بانتظام متهما إياهم بأنهم لسان حال الأحزاب السياسية الذين يحاولون إثارة الفتنة الطائفية.

شهد هذا العام أيضا إدخال تحسينات على شهادة الصحافة والبرامج التدريبية، مع إطلاق الجامعة الأميركية في بيروت شهادة ماجستير لمدة سنتين في الدراسات الإعلامية والتركيز بصفة خاصة على مهارات الإعلام الرقمي. يستند المُقَرر الجديد على مُقَررات شهادة البكالوريوس القائمة التي تقدمها العديد من الجامعات الرائدة.

تشير صياح إلى افتقار التركيز على الجانب العملي في الصحافة وهو الجانب الأكثر أهمية. وتركز على الحاجة إلى المزيد من حلقات العمل، والحلقات الدراسية، والعمل الميداني خلال الدراسة، بهدف توجيه الطلاب للقيام بوظائفهم المستقبلية بشكل أفضل.

تُجري العديد من مجموعات الإعلام الأجنبية، بما فيها مؤسسة طومسون رويترز، دورات تدريب إعلامية عرضية في لبنان، وأشار قبيسي إلى أنه لا يوجد مركز دائم للتدريب المهني واعتبر ان أفضل دورتين تدريبيتين له كانتا مع هيئة الاذاعة البريطانية في لندن وراديو الدنمارك في كوبنهاغن. وبدوره قال عايشة أن العديد من المنظمات غير الحكومية تعمل على تحسين مهارات الصحفيين، ولكن هذه المهارات الجديدة يمكن اعتراضها من قبل شركة الاعلام إذا كانت التقارير لا تتوافق مع الخط التحريري.

يعتبر كل من العضوين صياح وأحمد أن أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية تلبي احتياجات وسائل الإعلام في لبنان،

ولكن بالإجمال اعتبرت الهيئة أن البنى التحتية فقيرة نتيجة الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وبطء شبكة الانترنت نسبيا وكلفتها بالمقارنة مع غيرها من البلدان المتوسطة الدخل. وأضاف المدون سلامة ان قطاع الانترنت والاتصالات لا يزال ضعيفا على الرغم من الخدمات العالية التقنية لأنه يخضع لإرادة السياسيين وأصحاب المال.

قائمة بالمشاركين في هيئة التقدير

فداء عيتاني، مراسل سابق، الأخبار، صحفي مستقل، بيروت

ريتا صياح، باحثة أولى، الجامعة اللبنانية الأميركية، جبيل

رامي عايشة، مراسل مجلة «تايم»؛ منتج تلفزيوني مستقل، بيروت

رضوان مرتضى، مراسل، تلفزيون الجديد، بيروت

فارس أحمد، صحفي، موقع «يا صور»، صور

رياض قبيسي، صحفي استقصاءات، تلفزيون الجديد، بيروت

أسعد ذبيان، خبير استراتيجي في الإعلام الرقمي، مدون، بيروت

خضر سلامة، مدون ومحرر، «جوان» ، بيروت

نانسي رزوق، منتجة ، إل. بي.سي. إنترناشونال، أدما

رولاند بربر، من كبار المنتجين ، تلفزيون المستقبل، بيروت

أيمن مهنا، المدير التنفيذي لمؤسسة سمير قصير، بيروت

المنسق والكاتب

هيو مكلويد، صحفي، «سنداي تايم»، مخرج «سكاي بوت فيلمز»، بيروت

جرت المناقشة في ٦ كانون الأول ٢٠١٢

لبنـــان

لبنان

«ساعات طويلة من البثّ المباشر لمجرد الإثارة، تنافس للحصول على سبق صحافي»، «مساهمة الاعلام في ابراز شخصيات عامة والترويج لها» والتركيز بشكل أساسي على الشخصيات الدينية، الكثير من المعلومات من دون أي تأثير. هكذا لخّص أعضاء هيئة التقدير المشهد الإعلامي خلال العام ٢٠١٢: إعلام يرتكز على الاستعراض والفضيحة ويركز اهتمامه على ما يُحدث ضجة أكبر، إضافة إلى نقص في الصحافة الاستقصائية التي تلبي احتياجات المواطنين. وسائل الاعلام ليست سوى انعكاس لنظام منقسم، هكذا يصفها خالد ناصر، محاضر حول الاتصالات ووسائل الإعلام في الجامعة اللبنانية الأميركية.

اتفق أعضاء هيئة التقدير على أن الخصائص الرئيسية لوسائل الإعلام اللبنانية هي انعدام المسؤولية وغياب المعايير الأخلاقية والمهنية. كما أن البثّ المباشر الفوضوي تحول إلى وسيلة لإطلاق التهديدات، وتحول ال الصحافيون إلى أداة استفزاز بدلا من كونهم مصدرا للمعلومات، إضافة إلى أنهم يعملون دائماً تحت الضغط للحصول على سبق صحافي ويتنافسون بهدف استقطاب الجمهور.

تبادر الى أذهان أعضاء هيئة التقدير الأمثلة نفسها. احدى هذه الأمثلة تمثل بتنافس مراسلي صحافي تلفزيون الجديد وتلفزيون إل.بي.سي خلال التغطية الحية لحادثة اختطاف أربعة رهائن لبنانيين من قبل المتمردين السوريين في أعزاز في ايار/ مايو ٢٠١٢، لدى قيامهم بزيارة الى الاماكن المقدسة ، والمسارعة الى اعلان مقتلهم دون التحققصحافيمن المصدر قبل بثّ الخبر مباشرة على الهواء.لم يفكروا في عواقب الخبر الذي لم يكن أصلا صحيحا ؛ ما أدى إلى حالة من الذعر والشغب. مثال آخر هو مشهد أثار غضب الجمهور عندما قام مراسل من تلفزيون إل.بي.سي، خلال البث المباشر، باستجواب مجموعة من الرهائن المختطفين من قبل آل المقداد في آب/أغسطس ٢٠١٢ من دون الأخذ في الإعتبار عدم تمكن الرهائن من التعبير عن أنفسهم بحرّية.

وكان واضحا من خلال حلقة النقاش أن أعضاء هيئة التقدير يعتبرون ان الإعلام يروج للمجموعات المسلحة وشخصيات جدلية ومتطرفة مثل الشيخ أحمد الاسير [١]، الذي تحول إلى ظاهرة بفعل تغطية الاعلام له وفرد مساحة واسعة لتحركاته.

وبصرف النظر عن التغطية الإعلامية غير المسؤولة، خلص أعضاء الهيئة إلى انه بالرغم من ان الاعلام يقدم وفرة في المعلومات والانتقادات الا ان تأثيره يبقىلبسيطا لناحية تغيير السياسات العامة ومساءلة السياسيين وتحريك الرأي العام.

قدّم وليد فخر الدين، الأكاديمي والمنتج، ملاحظة هامة قبل بدء النقاشات حول المؤشرات. قال إنه يجب النظر في تعريف المواطنة قبل وضع التقدير : فإذا كانت المواطنة تعني الإنتماء إلى مجموعة بعينها،فهذا يعني أن وسائل الإعلام في لبنان تنتمي إلى عدة مجموعات طائفية، أما إذا تبنينا التعريف الدولي للمواطنة، أي الانتماء إلى الوطن ككل، نجد أن الإعلام لا يمثل المواطنين.

أعدّ الهدف رقم ٦ كدراسة منفصلة عن الأهداف من ١ إلى ٥ من مؤشر استدامة الإعلام، حيث يعتمد على مجموعة منفصلة من أعضاء هيئة التقدير (المذكورة أسماؤهم في نهاية هذا القسم)، ومؤشرات فريدة (موضّحة في نهاية هذا القسم).

١ الشيخ أحمد أسير هو شخصية دينية سنية، وإمام مسجد بلال بن رباح في صيدا، بدأ ظهوره في وسائل الإعلام عام ٢٠١٢ كمعارض لحزب الله. قطع وأتباعه منعت طرقات صيدا عمدا في أوقات كثيرة، وهو مؤيد للمعارضة السورية. دعا حزب الله إلى سحب سلاحه او سيطالب بتسليح السنة لمواجهة حزب الله. أثار الاسير اهتمام وسائل الاعلام من خلال أفعاله كقطع الطرقات، وركوب دراجة هوائية في شوارع صيدا، وإطلاق خطب استفزازية للغاية.

الهدف رقم ٦ : خدمة احتياجات الجمهور
التقدير: ١,٥٩

تعالج وسائل الاعلام في لبنان مختلف القضايا التي تهم المواطنين، إلا أنه لم يتم إطلاق نقاشات جادة باستثناء تعزيز وجهات النظر السياسية المختلفة. قال الناشط حرمون حمية إن البرامج الحوارية التي يجب أن تُطلق نقاشات شاملة وعميقة تتحول إلى ساحات قتال، حيث يسعى كل سياسي إلى هزيمة خصمه فحسب، فيما تشجع وسائل الإعلامالمواقف العدوانية في البرامج بهدف جذب جمهور أكبر، بدلاً من تقديم تحليل عميق له .

و ووافقت الناشطة في مجال حقوق المرأة علياء عواضة ، قائلة إن «معظم البرامج الحوارية تنتهي إلى مناقشة غير فعالة ولا تضع الأساس لأي حلول». فيما ر رأت المحامية باتريسيا حاكمة «أن المواضيع السياسية تطغى على تلك الاجتماعية والاقتصادية المهمة الأخرى، التي لا يتم التطرق إليها إلا عند وقوع الكارثة».»
من جهته، وافق الناشط في المجتمع المدني ربيع قيس على تركيز الإعلام على المواضيع السياسية، وخصوصاً أن معظم وسائل الإعلام مملوكة من قبل الأحزاب السياسية التي تعتبر القضايا الاجتماعيةالتي تهم المواطنين، ثانوية.
و ورأت الناشطة النسوية حياة مرشاد أنه قد يكون من الطبيعي أن تطغى السياسة على جميع القضايا الأخرى، لأن كل شيء يرتبط بالسياسة، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والاقتصادية؛ لكنها وافقت باتريسيا حاكمة على أن طرح القضايا الاجتماعية في وسائل الإعلام يرتبط غالبا بتغطية حادثة عرضية. حدث ذلك عندما اتُهم شقيق وزير التنمية الإدارية، محمد فنيش بتزوير توقيع وزير الصحة للموافقة على أكثر من ٥٠٠ دواء، وقد أثيرت فضيحة الأدوية المزورة عندما تم اكتشاف ذلك فحسب. كذلك، لا يتداول الاعلام قضية منح المرأة جنسيتها لأطفالها إلا بعد صدور قرار سياسي حول الموضوع. وأضافت أنه حتى خلال تغطية المواضيع السياسية، نادرا ما يقوم الإعلام بمقابلات مع الخبراء السياسيين، مكتفياً بالسياسيين علماً أن وجهات نظرهم غير علمية وغير دقيقة.

ويقول جورج قزي، الناشط في مجال الجندر (المساواة بين الجنسين) إن «النقاشات التي أثيرت في وسائل الإعلا تسعى إلى تسجيل نقاط فحسب ضد الخصم السياسي أو تحقيق سبق صحافي»، مضيفاً «أن تلفزيون الجديد يسعى إلى السبق الصحافي من دون التحقق من دقة المعلومات، ويبدو ذلك جليا في برنامج «الفساد» الذي يهتم بجذب الانتباه أكثر من التوعية».»

بدوره، ذكر علاء شهيب، المدون ومصمم الغرافيك، أنه حتى بعض البرامج القليلة التي تتناول احتياجات المواطنين مثل برنامج « إنت حر» على تلفزيون إم.تي.في. تسعى إلى السبق الصحافي.

أما خالد ناصر، فرأى أنه «عندما يتعلق الأمر بقضايا سياسية، يكون الإعلام سلبياً. يأخذ الصحافيون توجيهاتهم من مدرائهم، وأصحاب القناة المتحيزين، ونادرا ما يتمكنون من تحدي مشروع الحزب الطائفي الذي يمتلك الوسيلة الإعلامية. وهكذا، تصبح وسائل الإعلام ترسانة ومنصة هامة للقادة السياسيين اللبنانيين الذين يعملون على استقطاب الجمهور والتلاعب به. وتساهم التغطية السطحية، غير النقدية، للمواضيع العامة في تحويل السياسات إلى مصارعة بين السياسيين. فالأخبار تغطي أقوال السياسيين أكثر من أفعالهم، مثل الخطابات في المؤتمرات الصحافية أو مواقفهم في النقاشات.»

وأضاف: «لا يمثل التلفزيون جميع وسائل الإعلام، لاسيما وأن نشرة الأخبار والنقاشات السياسية تافهة ولا جدوى منها . يمكننا العثور على الكثير من البرامج الصحية والتعليمية في الصحافة المكتوبة والإذاعة والإنترنت، التي رفعت تقدير هذا المؤشر».

ووافق فخر الدين على ان الأثر الاجتماعي للتلفزيون هو بالتأكيد الاكثر ارتفاعا ويصل إلى ٨٥ بالمائة من اللبنانيين. واعتبر ان النقاشات السياسية تتضمن الكثير من الجدل والقليل من المناقشة. وعدّد ثلاثة برامج تحاول عرض نقاشات حول مواضيع تهم المواطنين. برنامج تحقيق على أم تي في الذي يتزامن عرضه مع برنامج ترفيهي على تلفزيون إل.بي.سي، وبالتالي هو غير قادر على المنافسة وجذب عددا كبيرا من المشاهدين ؛. وتجدر الاشارة إلى أن هذا البرنامج بات في الآونة الأخيرة تجاريا وترويجيا. والبرنامج الثاني هو الفساد على تلفزيون الجديد، لكنه لا يتمتع بأية مصداقية. أما الثالث فهو عل أكيد لزافين كيوموجيان الذي يسلط الضوء على جهل المواطنين بالقوانين من خلال استضافة حالات فردية. وبعيدا عن هذه البرامج، لا تقدم وسائل الاعلام أية معلومات ذات قيمة.

من ناحية أخرى، وافق أعضاء هيئة التقدير على أن الاذاعات

تهتم بالقضايا الاجتماعية والتي هي على صلة بباهتمامات الناس اليومية بشكل أكبر. ورأى فخر الدين أنه يجب تحديد التقدير من خلال قياس مدى تأثير طرح مواضيع مماثلة وليس كمها.
وغالباً ما لا تتابع وسائل الاعلام القضايا التي تثيرها، كما حصل عند مصادرة ٤٠ طناً من اللحوم الفاسدة من أحد المستودعات في صبرا في آذار/ مارس ٢٠١٢، أو عند حادثة التزوير الطبية المذكورة أعلاه. لا يحصل الناس على أية معلومات تتجاوز الحدث الآني.

مع ذلك، تستثمر وسائل الإعلام اللبنانية، بشكل متزايد، في برامج التحقيقات الصحافية التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية. ورأى عمر كبول ، المدون والناشط، أن الصحافة الاستقصائية لم تتطور بعد ولا تزال تقوم على المبادرات الفردية الشخصية. ويتم اعداد تقارير استقصائية لأجندات سياسية فحسب، مثل قضايا الفساد التي يغطيها تلفزيون المستقبل التابع لتيار المستقبل. سابقا تجنب تلفزيون المستقبل التطرق إلى إحدىحالات الفساد التي تورط فيها حزب الله، ولكن بعد انهيار حكومة سعد الحريري (رئيس التيار)، أثار قضية الأملاك البحرية المتورط فيها حزب الله بهدف تحقيق مكاسب سياسية. وتكرر الأمر عندما قام تلفزيون أو.تي.في. التابع للتيار الوطني الحر، ببثّ تسجيلات صوتية تظهر تورط النائب في البرلمان عقاب صقر، والمقرب جدا من رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، في الاتجار بالأسلحة لصالح الثورة السورية.
وفي وقت لاحق، عندما كشف صقر عن نسخة أخرى من التسجيل، أعد تلفزيون الجديد تحقيقاً استقصائيا لتحليل التسجيلين، لكن الخبراء التقنيين الذين التقاهم لم يتمتعوا بالخبرة الفنية الكافية التي تسمح لهم بالوصول إلى نتيجة واضحة، وبالتالي ظهر التقرير مزخراً بالاتهامات بدلا من أن يكون صادراً عن خبراء.

خلال النقاشات، بدا بعض أعضاء هيئة التقدير أكثر تفاؤلا من غيرهم. توافق كارلا عيد، وهي طالبة تدرس الاعلام، على أن وسائل الإعلام تشجع النقاشات حول مختلف القضايا، ولكن البرامج لا تتعمق أبدا في فهم المواضيع أو طرح للحلول بحسب الخبراء. وترى ان الإعلام يلعب دورا إيجابيا أحيانا، كما حصل عند انهيار مبنى فسوح، والعاصفة التي تحولت الى كارثة، حيث وقفت وسائل الإعلام الى جانب المواطنين وشاركتهم همومهم.
في المقابل، بدت المخرجة غنوة ضو أكثر تشاؤماً، معتبرة أن وسائل الاعلام لا تمثلها ولا تثير نقاشات عميقة في ما يتعلق بالهموم والمشاكل اليومية التي تواجه الشباب.

المؤشر ٢: إعداد التقارير والنقاشات في وسائل الاعلام تدعم السياسات الديموقراطية وشفافية الحكومة وحماية المستهلك
التقدير ١,٦٢
ولدى مناقشة المؤشر رقم ٢، قال فخر الدين ان الإعلام في لبنان لم يكن قادرا أبدا على مساءلة السياسيين. وعندما اتُهم شقيق فنيش بتزوير توقيع وزير الصحة – القضية المذكورة أعلاه – لم تكن التغطية كافية لوضع الضغوط على فنيش لتقديم استقالته. وهذا دليل على عدم قدرة الاعلام على التأثير وتغيير السياسات العامة. وقد عمدت وسائل الإعلام إلى تغطية القضية لمدة أسبوع، من دون متابعة المستجدات. حتى أننا لم نعرف إذا كانت قد تمت محاسبة المسؤول.

وذكَّر كبول أعضاء هيئة التقدير الآخرين أن اعداد التقارير مرتبط بالسياسات التحريرية، معتبراً أن دور وسائل الاعلام لا يكمن في مساءلة السياسيين، بل خلق رأي عام قادر على الضغط.

اتفق ناصر مع عمر كبول، معتبراَ أنه ليس على وسائل الاعلام تغيير السياسات بل توعية الجمهور. لذلك يعتقد أن وسائل الاعلام تلعب دورها. ففي حالة اللحوم الفاسدة المذكورة سابقا، أدت وسائل الإعلام وظيفتها ولكن السلطات لم تفعل ذلك. إلا أن التحقيقات الاستقصائية التي تتناول مواضيع الفساد لن يكون لها أثر اجتماعي ما لم تظهر على منافذ اعلامية تمتلك وجهات نظر سياسية مختلفة. وفي جميع الحالات، يجب الأخذ في الحسبان المزاج العام الذي يسوده اليأس والعجز: تلك التقارير تشكل دليلا على الفساد السياسي ولكن لا يستطيع أحد فعل الكثير إزاء ذلك.

وأشارت حياة مرشاد، الناشطة النسوية، إلى أن وسائل الإعلام تخصص مساحة واسعة لأخبار الفضائح: فقد قام تلفزيون الجديد بتغطية قضية التحرش الجنسي بفتاتين من ذوي الاحتياجات الخاصة وأجرى مقابلات مع الفتاتين وأهلهما ولكنه لم يتابع الموضوع. أما الإعلام المطبوع، فيخصص مساحة أكبر للمواضيع الاجتماعية من دون ان تهدف إلى مساءلة السياسيين.

اعتبرت حاكمة أن كل وسيلة إعلامية تسلط الضوء على فساد السياسيين الذين لا ينتمون إلى خطها السياسي، أو لمجرد التنافس مع وسائل الإعلام الأخرى. وقالت إن التقارير الاخبارية التي

أعدت حول الأدوية المزورة أو إدارة المرور لم يكن لها أي فعالية. ووافقت عواضة أن وسائل الإعلام لا تؤثر في صنّاع القرار حتى لو كشفوا فضائحهم وفسادهم، وذلك لأن السياسيين لا يهتمون، وكذلك جمهورهم المستقطب في وسيلتهم الإعلامية.
أما علاء شهيب، فقد كان متشائماً بعض الشيء، إذا لا يعتبر أن وسائل الاعلام تغير، بل تعرض الأخبار فقط.

بدورها، بدت غنى ضوّ متشائمة جداً واصفة علاقتها بوسائل الاعلام بالصفر. واعتبرت إن وسائل الإعلام لها تأثير فوري وقصير الأجل لا يمكن رؤيته إلا في منصات وسائل الإعلام الاجتماعية؛ فالشعب ووسائل الاعلام لا يتابعان القضايا المطروحة. وأعربت عن استيائها جراء خضوع جميع التقارير الإعلامية للانتماءات السياسية لكل وسيلة إعلامة. وتابعت انه عندما تصنع وسائل الإعلام تقاريراً اجتماعية مثل وفاة الناس أمام المستشفيات، يجب ان يشكل ذلك ضغطاً على صناع القرار لتغيير سياساتهم، لكن شيئا من ذلك لا يحدث.

أما حمية، فكان أكثر سخرية، موضحاً ان الإعلام لا يكترث سوى بتغيير حياة شخص واحد ليلة رأس السنة، مشيراً إلى عادة درجتها وسائل الاعلام في المناسبات الخاصة مثل ليلة رأس السنة، فتختار شخصاً واحداً وتغير حياته.. ويرى إن تأثير الإعلام سلبي فحسب . وأيد قزّي وجهة النظر هذه، مذكراً بحملة محطة إم.تي.في. ضد العمال الأجانب، وقد تابعت القوى الأمنية الموضوع. واعتبر أنه يجب وقف برنامج إنت حرّ لأنه لا يحترم الخصوصية: فقد بثّ على الهواء أسماء الفتيات البالغات ست سنوات، اللواتي تعرضن للاعتداء الجنسي في مدرسة القديس يوسف في عينطورة. ولكنه اضاف انه عندما لا يتم تسييس القضية تستطيع وسائل الإعلام التغيير، كما حدث في قضية إجراء الاختبارات الشرجية للرجال المشتبه بشذوذهم الجنسي، فقد تمكنت وسائل الإعلام باثارتها لهذا الموضوع من تحقيق التغيير، وقامت السلطات بمنع هذه الاختبارات.

أما قيس وعيد فكانا أكثر إيجابية. اعتبر قيس ان الإعلام يمكن ان يساهم في التغيير: فعندما يتحدث تلفزيون إل.بي.سي. عن وجود حفرة في شارع ما، يجري تصليحها فورا. ولكن في مواضيع أخرى مثل الأدوية المزورة، قد يترك الإعلام تأثيرا ما ولكنه لا يتمكن من احداث أي تغيير. واعتبرت عيد ان الإعلام نجح في الضغط على السلطات في حالات عديدة مثل اللحوم الفاسدة والأدوية المزورة. فضلا عن ذلك، أشارت إلى برنامج الحلّ بإيدك على تلفزيون إم.تي.في. لربيكا أبو نادر، حيث يتم الاستماع إلى شكاوى المواطنين ويحاول فريق البرنامج حلّها. غير انها تخالف قزي الرأي في برنامج إنت حرّ وترى انه دفع القوى الأمنية إلى التحرك في قضايا كثيرة ما يعتبر مساهمة إيجابية.

المؤشر ٣: الاخبار والمعلومات التي تقدمها وسائل الاعلام ذات صلة بخيارات وقرارات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلخ) المواطنين

التقدير: ٢

في مناقشة المؤشر رقم ٣، لم يختلف أعضاء هيئة التقدير في كون المعلومات التي قدمتها وسائل الإعلام ذات صلة بخيارات المواطنين. ومع ذلك، فإنها لا تخدم سوى مصالح الجمهور الذي يتشارك بعض وجهات النظر السياسية مع تلك الوسيلة الإعلامية. قالت باتريسيا حاكمة ان الاشخاص غير المتحيزين لا يشعرون انهم ممثلون في الإعلام. فيما لفت جورج قزي إلى أنه على الرغم من تغطية الإعلام لمواضيع مختلفة، إلا انها تعالج دائماً من زاوية زاوية سياسية. اعترف الطالب الجامعي عبد الرحمن عبد الحليم ان بعض البرامج التلفزيونية تغطي مواضيع اجتماعية، غير انها متحيزة وتحاول توجيه الرأي العام.

تحاول وسائل الإعلام التماهي مع اهتمامات المواطن، لكن من منظور تجاري سعياً نحو كسب الجمهور و الإعلانات. يعتبر حمية ذلك طبيعيا، حيث أن معظم وسائل الإعلام هي شركات تجارية، وهذا ليس حكراً على لبنان، باستناء arte. ولهذا السبب هو لا يشاهد التلفزيون. ويوافق ناصر ان تغطية التلفزيون سطحية في معظم الأحيان، ولكن يمكن للمرء أن يجد المزيد من المعلومات حولخيارات المواطنين في الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة.

وتقول كارلا عيد ان بعض البرامج التلفزيونية، مثل «أحمر بالخط العريض»، تثير المواضيع التي تلبي رغبة الناس في الحصول على الإثارة. فهي تثير الجدل من دون أن يكون لديها أي هدف لتثقيف الناس أو إيجاد الحلول، بل لمجرد الإثارة، ولاسيما من خلال إثارة المواضيع الجنسية.
وأضافت عواضة أن وسائل الإعلام لا تقدم معلومات تتعلق بقضايا المرأة، إلا إذا ارتبطت بأحداث معينة. كذلك، لا نرى نساء يتحدثن مواضيع مماثلة. فلا تستضيف البرامج الحوارية نساء، على الرغم من أن الغالبية العظمى من مقدمي الأخبار

هن من النساء. وأثارت أيضا أهمية العلاقات الشخصية بين الفاعلين في المجتمع المدني والصحافيين، التي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تغطية أحداث معينة.

وقال كبول أنه حتى عندما تقوم وسائل الإعلام بمعالجة القضايا التي تهم المواطنين، تكون التغطية انتقائية جدا وغير شفافة على غرار تغطية قضية الكهرباء. وأشار إلى عدم وجود برامج تربوية وثقافية. في المقابل، لفت ربيع إلى عدم تناول وسائل الاعلام مواضيع أساسية تهم المواطنين كاالقوانين ة والمعاملات المالية الحكومية، والتي تحصل على تغطية سطحية، إن وجدت.

في المحصلة، هناك تدفق للمعلومات إلا أن هذا ليس كافياً. وذكر وليد فخر الدين العديد من البرامج الحوارية التي تقدم معلومات وفيرة مثل حلوة الحياة على تلفزيون إل.بي.سي. وعالم الصباح على تلفزيون المستقبل و على الهواء على تلفزيون إم.تي.في، مشيرا إلى ان الهدف من جميع هذه البرامج يتمثل في استقطاب الجمهور والتأثير في خياراته السياسية. . واعتبر أن تأثير هذه البرامج هو حتماً سلبي.

المؤشر ٤: يثق المواطنون بأن الاخبار والمعلومات التي تقدمها وسائل الاعلام تعكس الواقع بدقة

التقدير ١,٣٥

وفقاً لأعضاء هيئة التقدير، المؤشر رقم ٣ يتابع الناس المنحازين النشرات الإخبارية على الوسيلة الإعلامية التي تتوافق مع انتماءاتهم السياسية، ل لثقتهم بالمعلومات التي تبثها.. ولا يتابع أكثر من وسيلة إعلامية واحدة سوى الأشخاص غير المنحازين أو الذين يمتلكون فكراً نقدياً. لا تنقل وسائل الاعلام المعلومات بصورة موضوعية، إذ تكون مرفقة بالتحليل في معظم الأحيان. قال كبول أنه يتابع أكثر من مصدر إعلامي للحصول على معلومات دقيقة، إلا أن الناس المنحازين يثقون فقط بوسائل الاعلام التي تمثل انتماءاتهم السياسية. من جهتها، قالت غنى ضو إنها لا تثق أبدا في وسائل الإعلام، إلا أن العديد من الناس حولها المنتمين إلى حزب سياسي يثقون بها.. وأكدت أن القيم الأساسية للصحافة وهي: الدقة، وتنوع المصادر، والأخلاق، وحماية الخصوصية، مفقودة في لبنان.

وفي السياق، ذكر حمية أمثلة عدة تبين ان وسائل الاعلام لا تقدم معلومات دقيقة. ففي الحالة المذكورة أعلاه، عندما تم خطف الحجاج اللبنانيين في سوريا وأكد مراسل تلفزيون إل.بي.سي. وفاتهم، أدى ذلك إلى أعمال عنف تجاه المواطنين السوريين. حدث ذلك أيضاً في التبانة وفي مواجهات أخرى. ويمكن ملاحظة أنه لا أحد في لبنان يبدأ احتجاجه قبل وصول وسائل الاعلام، في حين أن ذلك لا ينبغي أن يكون مرتبطاً بها. لذلك أكد عبد الرحمن ان وسائل الإعلام لا تتحقق من مصادرها. ومثال على ذلك، عندما قامت وسائل الإعلام بنقل معلومات حول وجود شاكر العبسي وهو فار من وجه العدالة ومتهم بالمسؤولية عن الاشتباكات التي وقعت عام ٢٠٠٧ في مخيم نهر البارد الفلسطيني، في صيدا.

وفي المقابل، كان جورج قزي أكثر إيجابية، عندما قال ان دقة المعلومات تعتمد على الصحافيين أنفسهم وليس على المؤسسة مشيرا في الواقع إلى مصداقية بعض الصحافيين.

وأشارت كارلاعيد إلى انتخابات الجامعة اللبنانية الأميركية كمثال على عدم موضوعية وسائل الإعلام على الإطلاق. أعلن تلفزيون «أو.تي.في.» التابع للتيار الوطني الحر فوز التيار فيما أعلن تلفزيون «إم.تي.في.» المقرب من قوى ١٤ أذار فوز القوات اللبنانية. وأضافت «لا نحصل أبدا على المعلومات الدقيقة من وسائل الإعلام «. وهكذا حولت وسائل الإعلام حدث مثل الانتخابات الطلابية إلى حدث سياسي ومعركة حول سبق صحافي لإعلان نصر إحدى التيارات السياسية».

واختتم خالد ناصر معللا أن السبب الجذري يعود إلى ان الجمهور في لبنان لا يريد الأخبار الموضوعية. بل يريد الاستماع إلى رأي حزب سياسي معين من اجل اتباع الرأي ذاته.

المؤشر ٥: يتمكن المواطن من ان يتعرف على المضمون المنحاز او الدعائي او مقالات الرأي على انها كذلك.

التقدير: ١,١٥

في ما يتعلق بالمؤشر رقم ٥، أشار أعضاء هيئة التقدير إلى ان كل وسيلة إعلامية هي إما تابعة لحزب سياسي أو ممولة منه، وبالتالي تنشر افكار الحزب من خلال مقالاتها أو برامجها. في هذا السياق، أشار ربيع قيس مرة أخرى إلى أن المواطنين منقسمين بين من يتبع الوسائل الإعلامية المؤيدة لخياراته السياسية وبالتالي لا يدركون أنه من الممكن تحليل المحتوى الحزبي – وبين من يستطيع تحليل المحتوى الحزبي. أضافت غنى ضو ان محطات التلفزيون اللبنانية تستخدم سلطتها ونفوذها لبث برامج هدفها السيطرة على المواطنين وتعبئتهم لصالح مالكي التلفزيون وتوجهاتهم الحزبية.

وأشار وليد فخر الدين إلى ان جميع البرامج التلفزيونية تشمل إعلانات تجارية خفية من دون الإشارة إليها. فالبرنامج الصباحي على تلفزيون المستقبل يستضيف الكثير من الضيوف

للترويج لمنتجاتهم. وحتى برنامج تحقيق الذي يعتبر برنامجا استقصائيا، تحول إلى هذا الاتجاه لبعض الوقت. ووافقت عواضة على ان وسائل الإعلام تطمس الحدود بين المحتوى التحريري والإعلاني، والمثال الأكبر على ذلك تغطية أنشطة ليلى الصلح حمادة. فيتم تقديم التغطية على انها إخبارية في حين تكون ترويجا إعلانيا بالكامل. وحمادة هي وزيرة سابقة ورئيسة مؤسسة الوليد بن طلال، يتم بث أنشطتها الخيرية على انها إخبارية في حين أنها تكون برعايتها بالكامل. وذكّر حرمون حمية أعضاء هيئة التقدير ببرنامج زين الأتات الذي يروج لماركة الأعشاب من دون تقديمه بصفة إعلانا تجاريا.

المؤشر ٦: محتوى وسائل الاعلام الحزبية هو جزء من بناء حوار وطني؛ تمتنع وسائل الإعلام عن تيني خطاب الكراهية
التقدير: ١,٢٣

وفقا لأعضاء هيئة التقدير، إن مستقبل المؤشر رقم ٦ قاتم. فوسائل الإعلام تلعب برأيهم دورا مستفزا لاستقطاب الناس وتحريضهم الواحد ضد الآخر. و قالت باتريسيا حاكمة ان مقدمات نشرات الأخبار تعكس على أفضل وجه الطبيعة الحزبية لوسيلة الإعلام، ورأيها الخاص الذي يكون استفزازيا في معظم الأحيان وغير بناء. وأشار وليد فخر الدين إلى انه لا ينبغي استضافة بعض الضيوف في البرامج الحوارية، لأن هدفهم الوحيد هو نشر خطاب الكراهية. ولفت عمر كبول إلى التغطية المباشرة المليئة بالأخطاء المهنية التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة، مثل تغطية وسائل الاعلام ردة فعل آل المقداد بعد خطف قريب لهم من قبل المتمردين السوريين، وبالتالي لا تتصرف وسائل الإعلام بمسؤولية. وأضاف وليد فخر الدين أنه لا يجب استضافة بعض الضيوف في البرامج الحوارية لأنهم يساهمون في نشر خطاب الكراهية.

المؤشر ٧: تعرض وسائل الاعلام على المواطنين وجهات نظر متعددة وخبرات المواطنين السياسية والاجتماعية والجندرية والعرقية والدينية
التقدير: ١,٥٠

وبالحديث عن المؤشر رقم ٧، توصَّل أعضاء هيئة التقدير إلى ان الإعلام يعرض على المواطنين معلومات متنوعة لكنه لا يتعمق فيها. فضلا عن ذلك، يجب على المواطنين أن يلجأوا إلى وسائل إعلام عديدة من اجل الحصول على أكثر من وجهة نظر.

وعدّد وليد فخر الدين البرامج الصباحية، التي تحتوي على الكثير من المعلومات وتَعرِض على المشاهدين وجهات نظر متنوعة، لافتا إلى ان الإعلام يركز على البرامج التي تلقى قبولا تجاريا بدلا من البرامج الثقافية والتعليمية. فوسائل الإعلام يمكنها السخرية من كل شيء لاستقطاب المشاهد مثل برنامج لول على تلفزيون أو.تي. في.. ويستنتج فخر الدين أخيرا ان حجم وجهات النظر والنقد كبير في الإعلام ولكنه فعليا، لا يترك تأثيرا كبيرا على كيفية تفكير الناس.

قال جورج قزي إن مثليي الجنس لا يمتلكون أية مساحة في وسائل الإعلام. واعتبر أن وسائل الإعلام تعالج هذه القضية في كل مرة باعتبارها من المحرمات. وأضاف أن وسائل الإعلام لا تغطي التنوع إلا من منظور إبراز فضيحة، بما في ذلك الصحف. وعلاوة على ذلك، لا يتم مساءلة وسائل الاعلام عندما تسيء للناس المهمشين الذين لا تدعمهم أية جماعة دينية، ومثال عن ذلك، تحرك تلفزيون إم.تي.في. ضدّ مثليي الجنس والعمال الأجانب. مع ذلك، يرى بعض الأمل اليوم في محاولة تلفزيون إل.بي.سي. إثارة المواضيع الاجتماعية وحماية الفئات المهمشة: وكما ذكر أعلاه، شن تلفزيون إل.بي.سي. في تموز/يوليو ٢٠١٢ حملة ضد الاختبارات الشرجية للرجال المشتبه في شذوذهم الجنسي.

ورأت حياة مرشاد أن المساواة بين الجنسين في البرامج السياسية غائبة؛ فيما أشارت غنى ضو إلى عدم وجود تغطية للقضايا الثقافية التي قد تصب في مصلحة الشباب.

وأنهى عمر كبول النقاش، مستنتجا ان وسائل الإعلام لا تغطي بشكل كاف أأخبارا المناطق أو المواقع الريفية؛ مشيرا إلى ان التقارير مركزية الى حد كبير.

قائمة المشاركين من أعضاء هيئة التقدير

وليد فخر الدين، أكاديمي ومنتج، بيروت
علياء عواضة، ناشطة في حقوق المرأة ؛ مؤسسة منظمة FE-MALE، جويا
كارلا عيد، طالبة صحافة، الجامعة اللبنانية، كسروان
عبد الرحمن عبد الحليم، طالب جامعي، جنان
ربيع قيس، ناشط في المجتمع المدني ، حاصبيا
جورج قزي، ناشط بموضوع المساواة بين الجنسين، الأشرفية
باتريسيا حاكمة، محامية، القبيات
خالد ناصر، محاضر في الاتصالات والإعلام، الجامعة اللبنانية الأميركية، بيروت
علاء شهيب، ناشط ومدون ومصمم جرافيك، الشوف
عمر كبول، ناشط ومدون، عين الرمانة
حياة مرشاد، ناشطة نسوية، بشامون
غنى ضو، ممثلة، ومخرجة، ومنتجة، كفرشيما
حرمون حمية، ناشط شبابي، بعلبك

المنسقين

رلى مخايل، المديرة التنفيذية لمؤسسة مهارات، بيروت
ليال بهنام، مسؤولة البرنامج، مؤسسة مهارات، بيروت

الكاتب

ليال بهنام، مسؤولة البرنامج، مؤسسة مهارات، بيروت

تم التنسيق لدراسة لبنان الهدف رقم ٦، وإجراؤها بالشراكة مع مؤسسة مهارات، بيروت، وقد اجتمعت هيئة التقدير للمناقشة في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

لبنـــان

منهجية

استخدم مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (IREX) منهجيات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنهجيات السابقة وإن كانت مختلفة قليلا لإنجاز الدراستين. ويتم فيما يلي شرح المنهجية التي استُخدمت في الأهداف من ١ إلى ٥ بالتفصيل، يليها موجزا للتعديلات التي أدخلت على الهدف رقم ٦.

المنهجية التي استخدمت في الأهداف من ١ إلى ٥

أعد المجلس مؤشر استدامة الإعلام بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) كأداة لتقييم تطور نظم الإعلام على مر الزمن وعبر البلدان. وقد ساهم الموظفون في المجلس والوكالة، وغيرهم من الإعلاميين المتخصصين بتطوير أداة التقييم هذه.

ويحدد مؤشر استدامة الإعلام خمسة «أهداف» لتشكيل نظام إعلامي ناجح:

١. وجود قواعد قانونية واجتماعية تحمي وتعزز حرية التعبير، وتسمح بالحصول على المعلومات العامة.
٢. تلبية الصحافة لمعايير الجودة المهنية.
٣. توفير مصادر متعددة للأخبار تزود المواطنين بأخبار موضوعية، موثوق بها وغير متحيزة.
٤. ادارة المؤسسات الإعلامية بشكل جيد مما يتيح الاستقلالية التحريرية.
٥. وجود مؤسسات تدعم المصالح المهنية لإعلام مستقل.

واعتبرت الأهداف المذكورة أهم جوانب اعلام مستقل، مهني، ومستدام وهي بمثابة المعايير التي يتم تصنيف الدول طبقا لها. هناك تقدير لكل هدف من خلال تصنيف يتراوح بين سبعة وتسعة مؤشرات تحدد مدى التزام كل بلد بذلك الهدف. تجدون ادناه الأهداف، والمؤشرات، ونظام التقدير.

التقدير: منظور محلي

المصدر الرئيسي للمعلومات هو هيئة من الخبراء المحليين الذين عمل المجلس على جمعهم في كل دولة ليكونوا أعضاء هيئة تقدير مؤشر استدامة الإعلام في تلك الدولة. وينتمي هؤلاء الخبراء إلى وسائل إعلام ومنظمات غير حكومية، ورابطات مهنية، ومؤسسات أكاديمية. قد يكون أعضاء الهيئة محررين، أو مراسلين، أومديري أو مالكي وسائل إعلام، أوخبراء في مجال الاعلان والتسويق، أو محامين، أو أساتذة أو مدرسين، أو مراقبي حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الهيئة على ممثلين لمختلف أنواع الإعلام الموجودة في دولة ما. وتشمل الهيئة أيضا ممثلين من العاصمة والمناطق الجغرافية الأخرى، وتعكس الهيئة التنوع الجنساني، والإثني، والديني المناسب، كما يتم تضمين ما لا يقل عن نصف المشاركين في السنة السابقة في الهيئة في السنة التي تليها من أجل استمرار التناسق من سنة إلى أخرى. ويحدد المجلس منظمة محلية أو منظمة إقليمية أو أفراد للعمل معهم للإشراف على العملية.

تتم عملية التقدير في جزأين. أولا، يتم تزويد المشاركين باستبيان وتفسيرات عن المؤشرات ونظام التقدير. يوضح وصف كل مؤشر معنى ذلك المؤشر ويساعد في تنظيم أفكار أعضاء الهيئة. على سبيل المثال، يطلب الاستبيان من أعضاء الفريق النظر ليس فقط إلى القانون الرسمي الذي يحكم الاعلام ولكن إلى إمكانية تنفيذه عمليا. فدولة بدون قانون رسمي يؤمن حرية الحصول على المعلومات ولكن تتمتع بانفتاح الحكومة قد تتفوق على دولة لديها قانون رسمي الا انها كثيرا ما تتجاهله. وعلاوة على ذلك، لا يشير الاستبيان إلى أي نوع من الإعلام على أنه أكثر أهمية من النوع الآخر، بل يوجه أعضاء الفريق للنظر في الأنواع البارزة من الإعلام وتحديد ما إذا كان يوجد أي تمثيل ناقص لها، وإن وجد، فنوع واحد من الإعلام يؤثر على استدامة قطاع الإعلام ككل. وبهذه الطريقة يمكننا أن نستوعب تأثير الإعلام العام، والخاص، والوطني، والمحلي، والمجتمعي، ووسائل

الإعلام الجديدة. يستعرض كل عضو في الفريق الاستبيان بشكل فردي ويقدر كل مؤشر.

يجتمع أعضاء الهيئة، بعد ذلك، لتحليل ومناقشة الأهداف والمؤشرات. وفي حين قد يختار أعضاء الهيئة تغيير تقديراتهم استنادا إلى النقاشات، لا يشجع المجلس توافق الآراء بشأن التقديرات بين أعضاء اللجنة. يقوم منسق الهيئة (يكون في معظم الأحيان ممثل الدولة المضيفة ، أو احد المؤسسات الشريكة أو شخص محلي) بإعداد تحليل مكتوب عن المناقشة يعمل الموظفون في المجلس على تنقيحه في وقت لاحق. تظهر أسماء أعضاء الهيئة والمنظمة الشريكة والشخص المحلي في نهاية كل فصل.

يراجع المسؤولون عن التحرير في المجلس الأرقام التي وضعها الأعضاء، ومن ثم يضعون مجموعة من الأرقام للدولة موضوع الدراسة بصورة مستقلة عن الهيئة. هذه التقديرات التي يضعونها تمثل نفس الأهمية التي تمثلها التقديرات التي يضعها أي عضو في الهيئة. ويحدد متوسط مجموع أرقام المؤشرات التي تم وضعها لهدف معين نتيجة ذلك الهدف. أما إجمالي مجموع النقاط للدولة لذلك الهدف فهو متوسط مجموع ارقام المؤشرات التي تم وضعها للأهداف الخمسة.

في بعض الحالات التي تسمح فيها الظروف على أرض الواقع بإخضاع الأعضاء للعقاب القانوني أو التهديد الجسدي نتيجة لمشاركتهم في الهيئة، قد يختار المجلس السماح لبعض أو كل أعضاء الهيئة وللمنسق /الكاتب عدم الكشف عن هويتهم. وفي الحالات الخطيرة، لا يتم استخدام هيئة بل تتم الدراسة من خلال أبحاث ومقابلات مع العارفون بوضع حالة الإعلام في تلك الدولة. وقد لوحظت مثل هذه الحالات في الفصول ذات الصلة.

الأهداف والمؤشرات

الهدف رقم ١:
وجود قواعد قانونية واجتماعية تحمي وتعزز حرية التعبير، وتسمح بالحصول على المعلومات العامة.

١. الحماية القانونية والاجتماعية لحرية التعبير موجودة وتُنفذ.
٢. الترخيص أو التسجيل لوسائل الإعلام يحمي المصلحة العامة وهو عادل وتنافسي وغير سياسي.
٣. دخول سوق الإعلام سهل وهيكلها الضريبي عادل وقابل للمقارنة بغيره من الصناعات.
٤. تتم ملاحقة الجرائم المرتكبة ضد العاملين في مجال الإعلام، والمواطنين المراسلين، ووسائل الإعلام بقوة، ولكن يكون ارتكاب مثل هذه الجرائم نادرا.
٥. القانون يحمي استقلالية هيئات التحرير عن الدولة في وسائل الإعلام العامة.
٦. التشهير من اختصاص القانون المدني ؛ ويتبع الموظفون العامون معايير أعلى. يترتب على الاطراف التي تمت الاساءة اليها أن تثبت زيف التشهير وتوافر الحقد ضدها.
٧. المعلومات العامة متاحة ويمكن الحصول عليها بسهولة، ويطبق الحق في الحصول على المعلومات لجميع العالمين في الإعلام والصحفيين والمواطنين بالتساوي .
٨. لا يقيد القانون حق حصول وسائل الإعلام على الأخبار المحلية والدولية والوصول الى مصادر الأخبار واستخدامها.
٩. الدخول إلى مهنة الصحافة حر ولا تفرض الحكومة أي ترخيص أو قيد أو حقوق خاصة للصحفيين.

الهدف رقم ٢:
تلبية الصحافة لمعايير الجودة المهنية.

١. التقارير عادلة وموضوعية، ومصادرها جيدة.
٢. يتبع الصحفيون معايير أخلاقية معترف بها ومقبولة.
٣. لا يمارس الصحفيون والمحررون الرقابة الذاتية.
٤. يغطي الصحفيون الأحداث والقضايا الرئيسية.
٥. مستويات الأجور للصحفيين وغيرهم من العاملين في قطاع الإعلام مرتفعة بما فيه الكفاية للحد من الفساد والحفاظ على موظفين مؤهلين في مهنة الإعلام.
٦. لا تطغى البرامج الترفيهية على الأخبار وبرامج المعلومات.
٧. المرافق والمعدات الفنية اللازمة لجمع وانتاج وتوزيع الأخبار تتميز بالحداثة والفاعلية.
٨. وجود تقارير وبرامج ذات جودة عالية في (التحقيقات، والاقتصاد والأعمال التجارية، والبرامج المحلية والسياسية).

الهدف رقم ٣:

توفير مصادر متعددة الأخبار تزود المواطنين بأخبار موضوعية، موثوق بها وغير متحيزة.

١. وجود مصادر أخبار عامة وخاصة متعددة (على سبيل المثال، طباعة، بث، إنترنت، موبايل) تقدم وجهات نظر مختلفة.
٢. دخول المواطنين إلى وسائل الإعلام المحلية أو الدولية غير مقيد بالقانون، أوالاقتصاد، أو أية وسائل أخرى.
٣. تعكس وسائل الإعلام العامة أو وسائل إعلام الدولة وجهات نظر الطيف السياسي، وهي غير حزبية، وتخدم المصلحة العامة.
٤. تجمع وكالات الأنباء المستقلة الأخبار وتوزعها على وسائل الإعلام.
٥. تنتج وسائل الإعلام الاخبارية الخاصة أخبارها الخاصة.
٦.وجود شفافية في ملكية وسائل الإعلام تتيح للمستهلكين الحكم على موضوعية الأخبار؛ وأن لا تتركز ملكية وسائل الإعلام في عدد قليل من التكتلات.
٧. تعكس وسائل الإعلام المصالح الاجتماعية لمجموعات متعددة وتمثلها في وسائل الإعلام، بما في ذلك مصادر المعلومات الموجودة بلغات الأقليات.
٨. توفر وسائل الإعلام تغطية الأخبار وتوفير المعلومات حول القضايا المحلية والوطنية والدولية.

الهدف رقم ٤:

ادارة المؤسسات الإعلامية بشكل جيد مما يتيح الاستقلالية التحريرية.

١. تعمل وسائل الإعلام كمؤسسات فعالة ومكتفية ذاتيا.
٢. تحصل وسائل الإعلام على إيرادات من مصادر عديدة.
٣. تدعم وكالات الإعلان والصناعات المرتبطة بها سوق الإعلان.
٤. تتماشى عائدات الإعلانات كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات مع المعايير المقبولة.
٥. يتم توزيع التمويل الحكومي والإعلانات بطريقة عادلة إلى حد ما، يحكم ذلك القانون، وليس القضاء على الاستقلالية التحريرية أو تشويه السوق.
٦. يتم استخدام أبحاث السوق لصياغة الخطط الاستراتيجية، وتعزيز عائدات الإعلانات، وتصميم المنتج لتلبية احتياجات ومصالح الجمهور.
٧. توافر الثقة بتقييمات البث، وأرقام التداول، وإحصاءات الإنترنت وأن يكون الانتاج تم بشكل مستقل.

الهدف رقم ٥:

وجود مؤسسات تدعم المصالح المهنية لإعلام مستقل.

١. تمثل الجمعيات المهنية مصالح مالكي ومديري وسائل الإعلام وتقوم بتوفير خدمات للأعضاء.
٢. تعمل النقابات المهنية على حماية حقوق الصحفيين وتعزيز الصحافة النوعية.
٣. تدعم المنظمات غير الحكومية حرية التعبير ووسائل الإعلام المستقلة.
٤. توفر البرامج الموجودة صحافة ذات جودة عالية وتقوم بتوفير خبرة عملية مهمة.
٥. وجود مؤسسات تدريب أثناء الخدمة وبرامج تدريبية قصيرة الأجل تسمح للصحفيين برفع مستوى المهارات أو اكتساب مهارات جديدة.
٦. مصادر معدات وسائل الإعلام، وورق الصحف، ومرافق الطباعة غير سياسية، أو محتكرة أو مقيدة.
٧. قنوات توزيع وسائل الإعلام (الأكشاك، وأجهزة الإرسال، وسائل اتصال، إنترنت، موبايل) غير سياسية، أو محتكرة أو مقيدة.
٨. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكفي لاحتياجات الإعلام والمواطنين.

٢. نظام التقدير

أ. تقدير المؤشر

طلب من أعضاء اللجنة أن يضعوا رقماً لكل مؤشر من ٠-٤، باستخدام أرقام كاملة أو نصف أرقام. وأعطيت التوجيهات بشأن كيفية تسجيل كل مؤشر على النحو التالي:

- الدولة التي لا تطبق هذا المؤشر؛ قد يكون السبب في ذلك هو حكومة تلك الدولة أو القوى الأمنية فيها التي تعارض بشدة تنفيذ هذا المؤشر.

- الدولة التي تلبي الحد الأدنى من جوانب المؤشر؛ قد لا تعارض القوى الأمنية تنفيذه، ولكن قد لا تدعمه بيئة الأعمال التجارية، كذلك الحكومة أو المهنيين أنفسهم قد لا يدعمون التغيير بالكامل.

- الدولة التي تلبي العديد من جوانب المؤشر، ولكن قد يكون التقدم الذي أحرز قد تم مؤخرا وبالتالي من المبكر الحكم عليه أو أنه لا يزال يعتمد على الحكومة الحالية أو القوى السياسية.

- الدولة التي تلبي معظم جوانب المؤشر؛ حيث تم تنفيذ المؤشر على مدى عدة سنوات و / أو من خلال إجراء تغييرات في الحكومة، مشيرا إلى استدامة واعدة.

- الدولة الذي تلبي جوانب المؤشر؛ ويظل التنفيذ فيها على حاله خلال العديد من التغييرات في الحكومة، والتقلبات الاقتصادية، والتغيرات في الرأي العام، و / أو تغيير الأعراف الاجتماعية.

ب. الهدف والتقدير العام

يتم اجراء معدل لجميع الأرقام للحصول على نتيجة اجمالية واحدة لكل هدف. كذلك يتم اجراء معدل لتأثيرات الهدف للحصول على النتيجة الإجمالية للدولة. ويفسر المجلس التقديرات الإجمالية على النحو التالي:

غير مستدام وضد حرية الصحافة (٠-١): وهي الدولة التي لا تلبي الحد الأدنى من الأهداف. بالواقع في هذه الدولة تعيق الحكومة والقوانين تطوير الإعلام الحر، كذلك فان الكفاءة المهنية فيه منخفضة، ونشاط صناعة الإعلام بأدنى مستوياته.

نظام مختلط غير مستدام (١-٢): تلبي الدولة الحد الأدنى من الأهداف بوجود اجزاء من النظام القانوني معارضة لنظام الإعلام الحر وتكون الحكومة معارضة أيضا لذلك النظام. وقد يكون من المبكر الحكم على وجود دلائل تقدم حرية الصحافة، وزيادة الكفاءة المهنية، ونشاط صناعة الإعلام الجديد للحكم على الاستدامة.

نظام قريب من الاستدامة (٢-٣): تقدمت الدولة في تحقيق أهداف متعددة بتطبيقها لمعايير قانونية ومهنية، وبوجود بيئة الأعمال الداعمة للإعلام المستقل ولم يتأثر التقدم الذي حصل بالرغم من التغييرات في الحكومة حيث تم تدوينه في القانون والممارسة. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للتأكد من أن التغيير هو دائم وأن الكفاءة المهنية وبيئة أعمال الإعلام مستدامة.

نظام مستدام (٣-٤): يكون لدى الدولة إعلام يعتبر مهني، مجاني، ومستدام بشكل عام أو أن الدولة تقترب من هذه الأهداف. وقد شهدت نظم دعم الإعلام المستقل حكومات متعددة، وتقلبات اقتصادية، وتغيرات في الرأي العام أو التقاليد الاجتماعية ومع ذلك بقيت صامدة.

منهجية الهدف ٦

الغرض من هذه الدراسة المنفصلة، ولكن ذات الصلة، هو تقييم مدى تمكن وسائل الإعلام التقليدية (مثل الصحف والإذاعات) ووسائل الإعلام الجديدة (بلوق والتحادث عبر الإنترنت أو عبر الهواتف النقالة المختلفة) التقاط اهتمامات المواطن بطريقة غير حزبية. وتقوم الدراسة ايضا بتقييم قدرة وسائل الإعلام لتكون بمثابة وسيلة للنقاش العام ومتنفس لأصوات المواطنين. فهو يقيس قدرة وسائل الإعلام لمساءلة السياسيين، وأصحاب الأعمال التجارية، وغيرهم من الجهات الفاعلة.

لإنجاز ذلك، وضع المجلس منهجية مماثلة لمؤشر استدامة الإعلام الأصلي، الموصوف أعلاه، لتتماشى النتائج بسلاسة مع أهداف مؤشر استدامة الإعلام الخمسة، التي تستعمل لقياس أداء قطاع الإعلام في الدول. تستخدم هذه الدراسة نفس عملية التقدير، وتقوم بتجنيد مشاركين محليين للرد على استبيان المجلس، وعقد حلقة نقاش يقوم بإدارتها شريك محلي. وبالتالي، فإننا نشير إلى هذه الدراسة باعتبارها مؤشر استدامة الإعلام «الهدف ٦.

تعتمد هذه الدراسة مثلها مثل الأهداف الخمسة الأصلية الخاصة بمؤشر استدامة الإعلام على هدف معلن وعدة مؤشرات داعمة. ويدرج الهدف ٦ ومؤشراته بشكل يمكن الأعضاء من استخدامهما كنموذج يمكن على أساسه تقييم أخبارهم الحالية وبيئة معلوماتهم مما يسمح بإجراء مقارنات مفيدة، وكذلك تحديد التوقعات للتنمية في المستقبل. الهدف والمؤشرات موصوفان في الجدول أدناه.

الهدف ٦:

يخدم الإعلام المواطنين من خلال تقديم أخبار ومعلومات مفيدة ومهمة وتيسير النقاش العام

المؤشر ١: تشجيع وسائل الإعلام وتيسير المناقشات الشاملة حول القضايا المحلية والوطنية والدولية (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وما إلى ذلك) والتي تعتبر مهمة للمواطنين.

المؤشر ٢: دعم التقارير والمناقشات الإعلامية والسياسات الديمقراطية والشفافية الحكومية في وسائل الإعلام ، وتطبيق النظم العادلة ، وحماية المستهلك.

المؤشر ٣: تكون الأخبار والمعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام ذات صلة، توفر الخيارات والقرارات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وما إلى ذلك) التي اتخذت من قبل مواطنين.

المؤشر ٤: ثقة المواطنين بالأخبار والمعلومات التي تبثها وسائل الاعلام وبأن تلك الوسائل تنقل الواقع بدقة.

المؤشر ٥: يستطيع المواطنون تمييز المحتوى بكونه حزبي، أوتحريري، أو إعلاني.

المؤشر ٦: يكون محتوى وسائل الاعلام الحزبية جزء بنّاء للحوار الوطني؛ ويمتنع عن بث «خطاب الكراهية».

المؤشر ٧: تعرض وسائل الإعلام للمواطنين عدة وجهات نظر وخبرات متعددة لمختلف الفئات الاجتماعية والسياسية والإقليمية، والجنسانية، والإثنية، والدينية، والمذهبية وغيرها.

تمت عملية إجراء الدراسة على النحو الوارد أعلاه، مع إجراء التعديلات التالية:

اختيار مجموعة متميزة من الأعضاء. لدراسة الهدف ٦، قد يتألف الأعضاء من محاضرين أكاديميين، وقيادات طلابية، ومدونين، ومحللي وسائل الاعلام، وناشطين في مجال حقوق الإنسان وقادة المنظمات غير الحكومية الأخرى، ورؤساء / أعضاء جمعيات تجارية ، أو قادة أو أعضاء نقابيين. وتمشيا مع منهجية مؤشر استدامة الإعلام الأصلي، يمثل الأعضاء التنوع داخل المجتمع، ويتم اختيارهم وفقا لمعاييرالمحافظة على التوازن بين الجنسين، والإقامة في العاصمة والمناطق الريفية، والعضوية في مختلف الفصائل السياسية أو غيرها.

تعريف التقدير المعدل وتفسير التقدير النهائي. التوجيهات بشأن كيفية تسجيل كل مؤشر والتعاريف لمعنى كل تقدير تقتصر على هذا الهدف فقط. وترد تفاصيل ذلك أدناه.

على النحو الوارد أعلاه، طلب من أعضاء اللجنة أن يضعوا رقما لكل مؤشر من ٠-٤، باستخدام رقما كاملا أو نصف رقم. وتم تزويدهم بالتوجيهات التالية::

٠ لا، لا يلبي الإعلام في بلدي جوانب هذا المؤشر، وبالتالي من المستحيل أو من النادر أن تعثر على محتوى في أي وسيلة إعلامية يلبي جوانب هذا المؤشر.

١ يلبي الإعلام في بلدي الحد الأدنى من جوانب هذا المؤشر. في بعض الأحيان، تنتج وسيلة اعلامية محتوى يلبي جوانب من هذا المؤشر. أو، قد يحصل المواطنون في بلدي أحيانا على الأخبار والمعلومات التي تلبي جوانب من هذا المؤشر، ولكن فقط من خلال عودتهم إلى عدة مصادر ومقارنة التقارير فيها.

٢ لقد بدأ الإعلام في بلدي بتلبية العديد من جوانب هذا المؤشر. هناك، على الأقل، عدد قليل من وسائل الإعلام تنتج في كثير من الأحيان المحتوى الذي يلبي جوانب هذا المؤشر. ومع ذلك، قد يكون التقدم ما زال يعتمد على القوى السياسية الحالية أو ملكية وسائل الإعلام / المحررين.

٣ تلبي وسائل الإعلام في بلدي معظم جوانب هذا المؤشر. هناك العديد من وسائل الإعلام التي تعمل جاهدة وتنتج بشكل منتظم المحتوى التي يلبي جوانب هذا المؤشر. وقد تم التقيد بهذا المؤشر على مدى عدة سنوات و / أو تغييرات في الحكومة، الأمر الذي يشير إلى ترجيح وجود الاستدامة.

٤ نعم، تلبي وسائل الإعلام في بلدي جوانب هذا المؤشر. وسائل الإعلام والجمهور يتوقعان أن يلبي المحتوى جوانب هذا المؤشر. الاستثناءات هي إما صحافة دون المستوى المطلوب أو محتوى غير صحافي (على سبيل المثال توصف ويعترف بها باعتبارها تعبر عن رأي ما أو إعلانية). تلبية هذا المؤشر استمر على حاله خلال العديد من التغييرات الحكومية، والتقلبات الاقتصادية، والتغيرات في الرأي العام، و / أو اختلاف التقاليد الاجتماعية.

يتم تفسير التقدير الإجمالي للهدف على أنه يعني ما يلي:

غير مستدام (١-٠): لا يلبي قطاع الإعلام في الدولة الأهداف أو أنه يلبي الحد الأدنى منها فقط. محتوى وسائل الإعلام يتعارض مع المعلومات التي يحتاجها المواطنون، ووسائل الإعلام تسعى في المقام الأول لخدمة القوى السياسية أو القوى الأخرى، ومستوى الاحتراف منخفض.

نظام مختلط غير مستدام (٢-١): يلبي قطاع الإعلام في الدولة الحد الأدنى من الأهداف بسبب وجود قطاعات كبيرة من الإعلام تدين بوجودها للقوى السياسية أو غيرها من القوى. من المبكر الحكم على الاستدامة بالرغم من التقدم الواضح في تطوير الإعلام، وتوفير المعلومات التي يحتاجها المواطنون، وزيادة الكفاءة المهنية.

نظام قريب من الاستدامة (٣-٢): تطور قطاع الإعلام في الدولة في تلبية مؤشرات متعددة، ويسعى العديد من وسائل الإعلام باستمرار إلى خدمة المواطنين وتوفير المعلومات التي يحتاجوها مع الحفاظ على محتوى موضوعي ومفيد يتم توفيره في الوقت المناسب. وقد استمرت الإنجازات على الرغم من التغييرات في الحكومة، ولكن قد يكون هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للتأكد من أن التغيير هو دائم وان زيادة الاحتراف هي مستدامة.

نظام مستدام (٤-٣): يعتبر قطاع الإعلام في الدولة عموما قطاعا محترفا؛ يخدم المواطن بتوفير معلومات يحتاجها في محتوى موضوعي، وفي الوقت المناسب، وذات فائدة، وييسر النقاش العام. والهدف الرئيسي لمعظم وسائل الإعلام والإعلاميين المهنيين هو خدمة هذه الغايات، وبالمثل، فإن الجمهور يتوقع ذلك من القطاع الإعلامي. وقد استمرت الإنجازات على الرغم من التغيرات المتعددة في الحكومات ، والتقلبات الاقتصادية، والتغيرات في الرأي العام أو التقاليد الاجتماعية.